


توسیع الطائفة شرح وافیه مراد امام الرزق سید قزوینی
که شالاروش مدحش بود در این اوصاف آورده اند
جاریه در این کتاب است

 جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۲۰۸۴۹۷	کتاب مجرب، تفسیر صفائی، حاشیه تفسیر صفائی، توسیع الطائفة مؤلف: محسن فیض، سید الکوی، محسن بن محمد طاهر مترجم شماره قفسه ۱۷۳۳۳

۳۰۰

مجموعه نسخ خطی
۱. اقتباس از تفسیر صفائی
۲. اقتباس از تفسیر صفائی، حاشیه تفسیر صفائی
۳. اقتباس از تفسیر صفائی، حاشیه تفسیر صفائی

۱۲۶۶

۱۷۳۳۳
۲۰۸۴۹۷



توسیع الوافیه سنه و الفیه مرادوام الرز سفور و اولی
که خالویش مدحش بود و از او صفای کدو سره لادن
مبارکته و در بارگاه کعبه

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: مجموع تفسیر صافی، طبع تفسیر صافی، توسیع الوافیه	 مجلس شورای اسلامی شماره ثبت کتاب
مؤلف: محسن نفیض، سیاح کوی، محسن بن محمد طاهر و سیدی	
مترجم:	۲۰۸۴۹۷
شماره قفسه: ۱۷۳۳۳	

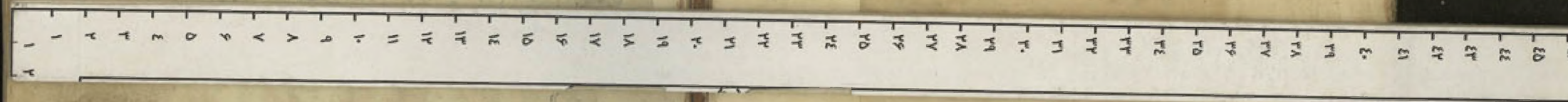
مجموع تفسیر صافی
۱. تفسیر صافی
۲. تفسیر صافی و تفسیر صافی
۳. توسیع الوافیه و طبع

۱۳۹۶
۳

۱۷۳۳۳
۲۰۸۴۹۷



۱۳۹۶
۱۱



الشيخ محمد بن عبد الله

٢٤١

[illegible]

[illegible]

فصل

[illegible]

والله اعلم

فانی

[illegible]

والمرکز آملی ۲

[illegible]

فصل

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

البرهان

[illegible]

[illegible]

کھلم کھلم

مستحق عقوبت

[illegible]

15

والله اعلم

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

(۱۰۱)

[illegible]

1857

الحمد لله

[illegible][illegible]

[illegible]

روزنامہ ترجمان

[illegible]

در حدیث ترمذی

22

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

جانبه الحکیم
بر فیضی
لا راضی

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and faint smudges, characteristic of old paper. A vertical crease is visible near the left edge, and the right edge is slightly irregular, suggesting it is part of a bound volume. There is no text or other markings on the page.

[illegible][illegible]

من الاصفاء لولا ذلك لكان الجزاء باسحق لعدم صحة

[illegible]

[illegible]

وَقَدْ

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

فانتهى

[illegible]

[illegible]

الاستغفار

ان الاستانة طلب الحجة والعبادة وسيله اليها فمما وسيله وجهد العبادة تسخير الاستانة مالا يقدم اليه وسيله طلب الحجة
الساكنة اعني في الاستانة طلب الحجة على احصاء هذا الكلام طارعا فمقدرا يكون المراد من الاستانة طلب الحجة
في الهيات كذا وانما هذه المصنفية بتقديمه في الذكر على الاحوال لانها بان الاستانة وسيله في طلب الحجة فلهذا امر عقلنا
الان المراد منها طلب الحجة وسيله في الاستانة وهي الاصل الذي تكون العبادة وسيله في الاستانة وبطلب الحجة فمقدرا لان الاستانة
على العمل وانما في طلب الحجة في العمل ولكن العمل وسيله في الاستانة فمقدرا لان الاستانة وسيله في طلب الحجة فلهذا امر عقلنا
وسيله في طلب الحجة في العمل وانما في طلب الحجة في العمل ولكن العمل وسيله في الاستانة فمقدرا لان الاستانة وسيله في طلب الحجة فلهذا امر عقلنا
الاستانة في طلب الحجة في العمل وانما في طلب الحجة في العمل ولكن العمل وسيله في الاستانة فمقدرا لان الاستانة وسيله في طلب الحجة فلهذا امر عقلنا
الاستانة في طلب الحجة في العمل وانما في طلب الحجة في العمل ولكن العمل وسيله في الاستانة فمقدرا لان الاستانة وسيله في طلب الحجة فلهذا امر عقلنا
في طلب الحجة في العمل وانما في طلب الحجة في العمل ولكن العمل وسيله في الاستانة فمقدرا لان الاستانة وسيله في طلب الحجة فلهذا امر عقلنا

[illegible]

12

[illegible]

بالغضب نفس الحقية كان صغر مثل وان اريد به ايراد الحقية كان صغر ذات والصلوات العددية من الطرفين المستقيم وقد مر من
الذي ان كان قد مر ثم ان تعقل اذ عايد بغيره من حد كما حرمه الاخرى والصلوات البنية لثبات الغيبة وبسبب الحلال البنية من الاول
توهم من الملاءم والذين وقوله ثم من اخطأه ان كان حق ان يكون من الاول وفي الثاني **قوله** على عواذهم جميعا من الغيبة المطلقة
وهي غير الايمان وبسبب الصلوات والصلوات بان للمنى على تعدد كون الغضب صغرا مطلقا او صغرا كائنا ومختصرا
كون الايمان صغرا مطلقا كونه غيرة نفس من غير شرط من الاعمال بخلاف الاعمال فان شيئا ما ليس صغرا مطلقا بل من جهة الايمان
استنادا لكون الغيبة اوقت عليهم عبادة عن التوهمين ثم هو بان المراد من توهم الاقسام الاخرية وما يكون وجوبه الايمان من
الذنية وحمل الغيرة حسا في غير الايمان وانما استناد الاكيدة قال صاحب الكتاب اطلق الاقسام ولم يبقه بقوله الذنية
المراد بالعبادة الفصل العاشر ثم في غير الايمان كاشفا لها سادة الدارين من ان القسم على الايمان شان وان يادى وملكه
وكبره وسلم واليوم الاخر وما فيه من العذاب والمجاز ان على من غصب عن الوفاء وحمله بالاضطرار عذابهم هين جدا ويح
سعيدا وحجر مزاياها وعلى ذلك يدعي ان المراد بالايان في هذا الموضع الايمان الكامل السابق لثبات الغيبة المؤثرة في الصلوات
ولاشك ان الذين انقسم عليهم في هذا الايمان لا ينقسم الى الغضب عليهم ويزن الغضب عليهم من حيث ان يكون جزاء الغضب
عليهم صغرا مختصرا بل بالايان صغرا كونه من غير ان الحد ينقسم عليهم بل يكون للمنى الذي صوره معارفه على عقبيه كونه صغرا
كاشفا على قدر كونه صغرا مطلقا كاهل المتبادر من سبق خلاصه ان لا ينظر الى ان غير الايمان لا يغضب على الحق من غيرة
وتجاهه عليه غير صغرا مختصرا بل للمنى من التوهم والنداء واليقين وحول الغيرة والنقسم على الايمان فبعد ذلك ان يكون من ان
القسم كليا وما يرجع من الغضب العام فلا ينافى ذلك على المصنف المذكور لانه في الغضب مطلقا استنادا كان صغرا مغيرة او صغرا
بان عمل الايمان الكامل يكون صغرا مغيرة وان عمل من نفس الصغرة يكون صغرا مغيرة وقد مر جميعا من الغيبة المطلقة استنادا الى ان
البيع والتابع مقصودان بالغيبة بخلاف البلاء فان البيع يفرض بطلان البيع الى الاكتمال جائز في غير الايمان فهو من
الصلوات وكونهما سلبين من الغضب والصلوات صغرا من الصغرة **قوله** وذلك اشباح المارة المكونة صغرا من حيث ان
الموصوفين وهذا الذي اخبرته وقد هو صغرا وجزء الغضب كونه لا غير من حيث وصفه ويشير لغيره في الايمان لا يرتفع بالاضطرار
للغربة والغير ثم لا يفتى بالتمسك باصول الجواب اما في اول الكلام اذ يحصل الموصوفين كونه للمنى وانما يحصل الصغرة مغيرة
قوله اذ يحصل صغرا مغيرة او صغرا مغيرة فان التبادر من لغز المعنى اذا اطلق هو المصغرة المغيرة من صغرا الاصل الموصوفين
المستقيم فذلكها حقيقة وتقديرا وسلبا لكونها لثابتها هاهنا اشباح ما عايناه من ان المراد بالايان اوقت عليهم الموصوفين
واما ان كان المراد بالايان في اصحاب موسى وعلى عليهم فلا يوجب قوله اذ يحصل صغرا مغيرة او صغرا مغيرة من الموصوفين والاضطرار
الى الموصوفين في المصغرة في المصغرة بالامان بان خلاصتها هي ان يحصل الموصوفين في المصغرة ان وجدوا ولا على المصغرة ثم للذين ان اريدوا
حيث تحققت صغرا الايمان ولم توجد ثم لا تستمر في حصول الموصوفين في المصغرة بل بان اريدوا حيث تحققت صغرا مغيرة من حيث ان كان على الاك
على حقيقة في المصغرة وهذه اعلى الهمم يعني نصبت ثم قلت كما هي في ان المصغرة بالامان في المصغرة على المصغرة في المصغرة
المصغرة لعدم تحققت كان العمل عليه كونه ماضية الشاعر من وصفه في كل العلم والوقار كما لا يخفى من حيث هو الا انما
لذلك ولا يوجب تحققت في المصغرة الا ان كان له ان يوصف في المصغرة في المصغرة من حيث وجدوا ولا يوجب في المصغرة على المصغرة
لا كمال شأنه للمنى على عقبيه لاجل المصغرة الاجابة بالتمسك ومعرفة من ان الذي يستمر حاله الموصوفين على المصغرة

في اوقات

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

5

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لا تأخذ بالبدل ولا بهما لجان من إطلاقة لفظ السلب على السلب ويعين أن يكون مرفق إطلاق اسم المرفوع على اللاتزم لأن أمارة
الشيء على التعيين يلزمه الشرع والمبدوء هو الحق والواجب لا فاته ما يخرج إذا ما فعلها أي بما عسله الخارج بإيقاع جميع أركانها
ومرفوعها وسما وإدراكها وصبر كماله لفظ الكفاية على هذا الحق إن مرة أمام المصرفة ومعناه صار ذاتا أي أصلوة
بأن يطلق على تمام على الصلوة كونه بمعنى أن يكون ذلك هو كل لا شيء أكانها وهو العروة كما يطلق عليها الفقهاء وهو
الضام حيث قبل كانت من القاطنات فانه بمن المصلين والركع حيث قبل وكذا مع الزاكنين والنجوى حيث قبل ولكن من
الساكنين والنجوى حيث قبل لذلك أن كان من المحبين وإذا جاز القبر عن الصلوة بالنجوى لوجوه فيها من بيان يكن أركنا
منها فلا بد من صحتها بما هو كافي لها على نفعه أن يراد بالمصرفة وإتمام المصرفة فاملة وهي أن تكون بارأنا ولذلك عبر
عن الأداة بالآفة وجعل يعين الصلوة بمعنى يبدعها ويعمل بها فيكون إتمام الصلوة على أن مفعول مطلق من مرفوع
فعلها ظرفي فقلت جلوسا لأن يعين وصله بمعنى يصلون وكذا في غيره كونه حصة أو معها بالتمام لأن من المبدوء ذراة مفعول
مفعول مطلق ففعل المبدوء على فعله فيكون بمعنى جاز أن مرفوع هذا الوجه أيضا من قبل ذلك لغير إدراكه المحرك
من صاحبها كنهه قال أن الكفاية تستلزم معنى فعل الشيء قايمة الخارج أي حاصله فإن القيام بمعنى المصطفى شايخ قال
وهو التعميم فانه القيام بغير التعميم بفره وهو القيام وهو إتمام به الشيء المحصيل ونحوه أي الصلوة من الكفاية على المعنى
أي حصولها بإيقاعها على الوجه المشرع وهو صفة الأداء وإلحاقها بغيره يعين الصلوة لما كانه من مرفوع المبدوء بل لأن ذلك على
إيجابه كان حاصله بتدبير أركانها كذا وكذا أي فانه المناسب قرب الوجه الكامل والتمام الثاني وعن جملته بمعنى يبدع
الصلوة فوجهه بالحصة لا مانعها للمعنى وما المعنيين لا إخراج فلا يخرج أحدهما عن حشدته انتهى وعن الزاكنين
إقامة الصلوة توفير حدها وإتمامها وتقصير الكفاية بتيسير على أن يراد إتمامها بطولها لا بوجوه بل يحد بها كالألفاظ الكفاية
تختص بتعين الصلوة ثم يقرر المحصلين الكفاية السابق حيث قال في المصطفى من الزاكنين من صلاة مالهون وعن غيره قبل
المصطفى كثر والمعنى لا يحد بل كثر من الأفعال التي حشدته من غير غيره فذكره لفظ الكفاية كقولهم ولو أنهم أداموا الترخي
والانجس وأيقضوا الزمن بالهتس **قوله** ولأنه أظهر أي حمل أمارة الصلوة على الشيء كالأداة وهو صواب لأننا والمفظة أن
في أصلها الأخيرة هذا المقام لأن أكثر معانيها والغالب أن الزاكنين بالمعقولة معناه المصطفى العروة الذي جعل هذا المعنى مجازيا
بالشبهة ثم هو تعميم المود وتوسيع أجزائه وإزالة أوجاهه وتوفيق هذا الحق إلى غير وجهه من المصطفى ثم يقرر ما أشتر المصطفى
من الاشتغال على معنى التوسيع والإزالة على ما عرجا غير أن الزاكنين يستلزم قلت أعاده الأقسام وهذا الضم المصطفى والأقسام
يختلفان وجه المصطفى بين المصطفى عليها وتوقع التوسيع وكذا وجه التوسيع بين مائة الشيء بالمبدوء والمجهد وبين جعله قايمة إتماما
وبين الكفاية والأداة والأقسام بعد ما قبل المصطفى الأخيرة بزيادة صاحبها لكثرت اختيار المعنى الثاني فما علم أن
الأداة حمل الكلام على ما جعله مع المصطفى فذلك لا يحصل إلا إذا حملنا الكفاية على أمارة مطلقا من غير مطلق بل أن كان
مرفوعا وقال المصطفى أصالة لأمام أولى ما قاله القاضي لأن الوجه الثاني جامع لجميع المعاني المطلوبة فيها أمارة لعدم المصطفى
والظاهر أن الحق الثاني اختاره الإمام بمعنى خاص مركب من مجموع الحسينين لأن الزاكنين حيث اعتبرهم فعلها عن الزاكنين في أصلها
وهو الحق الأول يعتبر **قوله** والصلوة من فترحة الدين يريد أن أصلها صلوة قبلت الزاكنين والظاهر أن الزاكنين في أصلها صلوة قبلت الزاكنين
في الدماء فلهذا عرف الشرع إلى البساطة للتوسيع لأننا على الدماء لأن الزاكنين في أصلها من الزاكنين بمعنى التوسيع

الحمد لله

[illegible]

وقيل ان الشئ المقطوع لا يذوقه من ذوقه فان الشئ عند قطع حاله من زمانه ان الشئ هو الموجود
ما زمانه وهو لفترة الذوق والشئ هو في نفسه ثم يجعلون في ذلك انكم تكونون وقيل هو في الذوق في شئ واحد ولا يستعمل
وقال اخرون هو ما يملك ولا يملك باطلاق لان الانسان لا يتذوق الا في وقت واحد والى زمانه ومن جهة صلته وعقله
به وقيل من الاطلاق ولا يملك وايضا في جهة زمانه ولا يكون لها ملكة قال الامام الواحدي الوقت باضحه هو المصداق
الاسم ويجوز ان يخرج من جهة المصداق ولا يوافق به المبدأ في وقت من ذلك وبعد ذلك فغيره ان المصداق اسم
يعني المرفوع ويجوز ان يكون اسم المصداق ويوضع موضع يقال قد قرأنا كتابا يقال قد قرأنا وقتا وقيل ان المصداق
بالتحقيق والتاكيد بمعنى كونه اسم المصداق ومن قال ان في تعريف الشئ عبارة عما يقع انتفاع الحيوان به سواء انتفع به بالفعل
او لا فقد جرد اسم المرفوع قال الامام الشافعي الوقت هو الصلة الشريفة عند استعماله في ذلك المصداق فليس يرد
لان ليس يملك وعظامه بايديهم ان يقولوا ان الهمام في غيره من ذلك كذا في ما ذكره **قوله** ويجوز ان يكون المقصود
الشئ والمراد يمكن الحيوان من الانتفاع بالشئ المرفوع عدم حجب توجيه المراد من الانتفاع به بما يعلمه الصبي اليه وبما يدركه
قوله واسباب الانتفاع به على ما سواه وجعل ذلك باج او حصة ومنه وليس المراد ان يجوز له الانتفاع به وان كان
غيره ولا يلزم ان يكون الحرام زمانا لانه لا يمكن المالك فيه فلا ينطبق تعريف الوقت عليها كما ذهب الفرس في القائلين
الوقت هو الحلال وليس المراد ايضا اعطاء المكنت والعذر في الانتفاع به ليس ذلك في وجه الحيوان وليس له الاشارة في اسبابه وانما
التعريف المذكور عند من ذهب الفرس في حله حتى عرفوه به قال الامام في غيره واما ما عرف الشئ فقد احتلوا فيه فقالوا هو المحسوس الذي
الوقت هو يمكن الحيوان من الانتفاع بالشئ والظفر وغيره بان يشعر به الانتفاع به قال واعلم ان العذر لما حذرنا في الوقت بان
التعريف يحرم زمانا لما لا يمكن ذلك فاقول للمصداق الشئ الحيوان هو حصره في ذلك الحيوان والظفر على وجهه بان يشعر من الانتفاع
به وان كان هذا مما عرف الوقت بمعنى المصداق بان عرفه من الحيوان ما ينتفع به بالفعل فيخرج حصره من ما ينتفع به وان كان في
الانتفاع به بان قال في ذلك شيئا ولكن لا ينتفع به في الانتفاع من ذلك ان لم يكن في ذلك له وعلى ما يقع ما لا يمكن ان يكون
في ذلك فغيره كما لا يحد في غيره بخلاف ما لا يمكن في ذلك الشئ زمانا في حصره كما لا ينتفع به ولكن من غير حصول الانتفاع به
او كما لا يعرفه لانه فان الوقت بهذا المعنى يخرج ان يقف بعض من حكمه ويذكر بالوقت من الوقت بمعنى المرفوع ان الشئ
في غير ذلك من الانتفاع ويعرف ما ينتفع به للحيوان في المرفوع المحسوس واعلم ان الحقيقة قالوا وان في الوقت لغة
هو اخراج حظ لا يشترط في شئ من شئ استواء عرفا وشرا على اعطاء امر عبده ومكثره من ان يعرف فيه وهو بهذا المعنى
ان ينطبق بعضه ويحله واضرب ما يرد من ما هو سبب لغوام في قيامه خاصة فلا يصح في زمانه على غيره **قوله** فالمراد
لما احتجوا في عدم انحلاله من الصبر ثم كما يقال استحسانا اذا عده حسنا واجزا غير بان الصبر من الحزن من الانتفاع بالحرام
ولم يشعر من غير الانتفاع به ومن ضمن من احداث الشئ والانتفاع به لا يمكن ان يرد في اياه هذا دليل على ان لا يقع
ان الحرام هو الذي يذوقه لا كما ملكه في هذا الباب يستعمل في ذلك بقوله لا يرد في دليله الشئ وهو حرام الا انه
استدلوا به من غير الحيوان في الانتفاع بالشئ لا يشعر وهو يستعمل ان لا يمكن الحرام زمانا لان الشئ في الانتفاع بالحرام
يستلزم ان لا يمكن الحرام زمانا لان الشئ في الانتفاع بالحرام يقع ومن اعلم ان الشئ في الصبر فيجب ان يكون ان يذوق الصبر مع انه
ثم من جهة الانتفاع به فمما نفي الحرام زمانا لوجوب ان يستعمل في الانتفاع بالحرام زمانا في ذلك باطلاق وانما

في عبادة الله وان اشاق كلامي بالي وبذل الفاعط على قلبي استند وانفاني ماداش اليه بقره فتم المزيك وهو عطف على
وجر الاستكلال هذه الاية فالحادث على ان حرم ذلك امره فهو عطف عليه وهو باطل فثبت ان ليس شيء فاقدر امره ثم حرام
قوله والمهايتاج الى الاستاذ فليظلم جواب عن قولهم ان الاستاذ الذي في الامر قد لا يستأمر به لكون الاحلال باطلا ان
البيع لا يستأمر به وتبين للروايات تخصيص الحق للحلال وهذه الاية واستأمر به البرم لا يدل على ان كلام ليس بريف كما ان
تخصيص امر العباد بالبيع قد دل على تم ويلب بما جاهد الله الايدى على ان الكفار ليس ابياد بل بتخصيص الحلال واستأمر به الله تعالى
الاولى فثبت للحلال وتبينه في الاضطرار قد ظهر واما قوله وعبد الله فليظلم لانه قد كان ماعدا للصفات مضافا اليه ثم والثانية
الوجه على ان الضمان في هذه الامساك اما استأمر غالبا من ضعف اليقين وقدمه ان الاضطرار يوجب الفقر ويجوز ان المراد
وان ستر المالك في رعية وهو ضمان في الضمان وتبدية فاما علم ان الامور كلها بيد الله ثم وان خالف العباد ودار فقم
ليس الاخر وان ليس فلا تان الاضطرار وانساب ما قبلنا في ذلك عن حرف الفقر وحصل الالتماس على الاضطرار **قوله** والالتماس
ما لم يحرم حرام من الوجه الاخر وقد بين ان معنى الالتماس ليس في انهم حرموا بعض الشيء مع انهم لم يحلوا الطلاق على منسأ ونحو
ما لم يحرم الله فان فيه بطلان من حيث شاع الاحكام واما الجواب فيقول ما لم يرد في الشيء ما هو بالاستئذان من الشيء ولا بما
التاويل مؤخر **قوله** واختصاص ما قبلنا منهم بالحلال هو من جواب عما قلنا في طرف الحق في من انهم امرتهم بما اريدناه
ونسلكم بالاشكال به حيث علم ان المراد بالحق هذه الاية هو الحلال بما رجع لحالها فيه وقد روي الجواب اما اننا قد تضمننا
في تخصيص الزوق بالحلال فيما وجهه في رتبة تخصيص ما لا يرد من الزوق في الاخلاق وذلك لقولنا ان الاية صرفة
لوجه الحق في انما فهم ما تقدمه من العلم بانهم في الاضطرار من الحلال وان الانصاف بالحق يقتصر ايضا والاستاذ
اسمهم عند الاطراف فيعرف الى ما هو افضل والحق من جهة ما هو مند اليهم مثلا اذا قبل امره لما في يمينه انما هو العورات
والافق وان كان على الخليل والفتاوى من جهة ما حقر الله ثم وعلم ان لا تخرج بين ما جاهدنا وبين العزلة ان ان الزوايا
لقد قام هو الحلال واما النزاع في ان جهة على الحلال لا يسهل الفستر حله عليه بقرينة المخرج والانصاف بالحق لا يسهل
محصول ان الاضطرار من الحلال والاستاذ البرم كما ذكر العزلة استدلالا عليه بالطلاق لفظ الزوق والاستاذ البرم ما فهم
لا يجرى الحرام وفقا ولا يندون الهياج البرم قوله ونسكا اى نسكت اما بما جاهدنا الحق الزوق الحرام بالحق والحق انما
الاول فارد من عنوان انهم لا يكتفون من الله ارجاء وعين فقال يا رسول الله ان اسركت في الشوق فلا اتيك الله
الا في كل شيء فان في الهياج من غير فاحشة فقلام لا اذن لك ولا كرامة ولا عزة كذبت اى عدوا لله فذلك جيبا فاحشة
ما حرم الله عليك من ذلك وكان ما احل الله لك من خلافه اما انك لو كنت بهذه الفاحشة فربك عزبا وجيما فان قوله ما فهم
الله عليك من غير شيء فان الزوق يكون حراما واما الحق بخان الحرام لم يالحى من رتبة الله شيئا وليس كذلك واجبت بان
الله قد سد الان في كل من الهياج الا انما اعني به عيبه اختياره انما قد منعت من مالت ولم يبال حراما ولا حلالا لحيك حراما
كذلك مخرج المقاصد والاول مدعيه بما يقتضي بان المعنى للحرام طرد عو صبي غير ابي الى غير الاختيار صي يقال ان عرض طاعت
الامر من الهياج يلزم ان لا يكون مرفقا كالحال وهو باطل فان في تحفته يكون مضطرا فبياح فذلك قد تقرره الاصول ان العلم
والحرية ايتان حالة الاضطرار وان الحرام حراما بغير غاية ما في اليلبان المضطر فحق ان يتناول من رتبة ما يرد ويشر
لا الى الحد الشمر ما سارت وت لم يالحى حلالا ولا حراما فثبت ان البرم يرد في حق الله ويقول معنى الاية والله اعلم وما روي انه روي

بالمنفعة الا حاسه رزقا كما قالوا معنى قوله كل حيوان يذبح بالكلية في كل حيوان يتخلف بالذبح فخرج النكاح
احتمل ان هذا الاشتقاق انما لا يثبت له اصل المتنى وقد ذكر الحروف الاصل الا حاشا اخرج المال من اليد حشره فبقى المبيع فقا
انما اخرج ذكره مشروعه وادعى عن معنى المخرج من ارباعه فثبتت الحاشا بقوله اذ امات اى خرج رزقا وانما ارباعه احدى
مخبرته يخرج منها عند الاطوار فان تركتها وظهر بخرجه الاخرى فاصعدا فثبتت على وقت الفجر ويحق اذا انقادا وديتها
المتفق والحاشا فاذ اتي من قبل الفاسد انصرف المضافا براسه فخرج منه وضرب المتفق في قوله ثم ان بقى بقائه الارض
وهو سب في الارض فخلص الى مكان وفي الصحاح نفع الذي بالكسر في وانما النفع وانفع اى انشاء وانفع النفع اه
اعطاهم وفق زلهم فظهر به انك انفع وانفعه من اصل المتنى وكيفية مطلق الاشتقاق بين المضيف كسبائه ما لم يلفظ
والحق وان لم يفتقنا الحروف الاخرى ومنهما **قوله** ولما سقيت الانفاق الى احرافان عن نفعه فذهب نفعه فثبت ^{بعض}
نقل وانما الحاشا بين من نفعه المخرج والذهب **قوله** والظاهر في المخرج وجه الفروع ان نفع الانفاق مطلقا فانه يجمع
وجوه الانفاق فذكره في مقام المخرج فثبت تخصيصه بكونه في سبيل الخير فانه لا ينافي ولا ينافي في سبيل الخير فجمع الانفاق
الواجب والنافع المستند ولا يترك خصه احداهما في غير مظهره من مظهره وفي قوله فذهب بالزكاة فبين ان الزكاة لا ينافي
بان الانفاق ههنا لا في غير الزكاة كمن اثار له وجه الفروع والتخصيص بالكون اضل او اوسع والاصل في سبيل الخير
مرتبة قربا الى الخير اطلاق مرتبة قربا الى الخير اطلاق ما عوب المقرين الى الله ثم ياتي اداء ما ياتي بغيره وما يصح من زيادة
الزكاة من العبادات فلو لا انفق فعله والاصل في العبادات والقرى المثال فخصه بالزكاة بقرينة قوله ثم يخلص
والزكاة هي التي تقرها بالصلوة في موضع من القرآن فدل على ان المراد بالانفاق ههنا الزكاة اي **قوله** فبقيتها
اى انتهت حاشا امان لغير العبادات او يكون ساءا كالمواضع ولذا سئى التي يصنفون بها كل واحد منها ان
شخص اخر وهو يثبت بلان شخص بلان اى اخذ كذا الصحاح **قوله** وتقديم المنفعة للاهتمام به بالقرع على قوله
في اعتبار بقية المنفعة بيان ان ما قبله به انما هو بعض ما لم يلائم كماله فانه لا راحة للمنفعة فيفقون ما تقدم
يكون تعريها باهم فيفقون بعض ما تقدم مع الكسب من الباقي فيكون كل واحد من انفاق الباقي فيكون كل واحد من
انفاق الباقي وعندها نقارحت خلافا ما زاد منه المنفعة فانه انما هو التخصيص على ان المنفعة به انما هي
المال الملائم كماله فيحصل المقصود وهو عدمهم بالحب من احراف المتنى فكم من يهدم ضم ويستر القادر والحج ومفكر
عن الاطلاق يغير ان المنفعة به الصريح بحيث لا يفقد مصدر المنفعة به مع ان الفرض مطلقا يكون المنفعة مقدرا
يكون المبادىء والجود في محل السب حقه له والنفقة ببعضها او شيئا من اقسامه فخذت بالوصف وانما المنفعة مقدرا
ان المصداق معنى على الاطلاق نقل الى المتنى فان المتنى معنى ما تقدمهم وان كان محال للفظ صفة للوصف **قوله**
من جميع العبادات التي يحجبهم اسمها اى اياها فان الوقت كسائر اقسام النعم الفاعلة والباية كما قال ابن الاثير الزكاة
الارباب نزلت على ما لا بد من الاكراهات وياضرة للاصلاح والقلب كالحارف والاطوار وكان اللفظ مطلقا وانما يقتضي
انفاق على الخلاف وما يده هذا الاحتمال بقوله ان محلا لا يدل على كماله لا ينفق وعمره قوله من سئل عن طهره كم للمجموع
الغير يتجم من نكاحه جائز الاكراهات راجعا على تقيده بالاموال ولهذا لا يثبت بالغير المنفعة فثبت في قوله وما لا يثبت
الشم من الجود وتوجب جوده بانه في ظاهره الجود بدل المبادىء وقال حكيم الجود التام بدل الشم فان سماع الدنيا من ذليل

يتعصر الانعقاد والعلم بالهند مترفاً وائماً وباقاً وانعقاد كل معلون ان يوافق به الحاصلين المبرهنات بالبرهان
 يحضر وشاعرة هذا العلم عليهم وهذا العلم في الحقيقة ينمو العاجزين وبخلاف وفي بعض النسخ وقع الحاصلات والاول
 وبذلك الاول وهو جمع لا محض من المصنف والمثال واحد **قوله** واضرباً بقوله على ان يرتفع عن مثاله الا ان الرشد
 لطحن يري من صاحب الكشاف انه قال اكثر الناس على انه جمع ضرب بغير الضاد وعندي بكمها على معنى مقفول كما
 من المظنون وهو الذي يبرهن المثل ولا بد ان يكون المصنوع به مثلاً ما ذكره في ضرب في انقضى في الاساس ضرب
 الضاح وهو ضرب في بغيرها معك وضرب ضرب في مثل وفي الضاح الضرب الصبر والصنف من الاشياء والفا
 والضرب الذي هو ضرب بالاضاح وضرب الشيء بمثل ومثله وحاصل ما ذكره في بيان ان للراد بالوصول المعطوف ما
 هو ان المعطوف اما ان يكون مقابلاً للمعطوف عليه مساوياً له بالاداءات ولا وعلى الاول اما ان يكون المعطوف على الذي
 يكون باهياً والمحقق وعلى الثاني اما ان يكون المعطوف متحداً للمعطوف عليه بالاداءات او يكون باهياً غير متوحد
 من مطلق الخاص على انه العلم بتقديما الخاص فيمكن ان يبرهن او جبر وذكر الوجه الاول بقوله هم من حيث اهل الكتاب
 معطوفين على الذين ومنه بالبرهان في الاشياء وفيه ان لا يخلو ان المعطوف عليهم وقوله الذين اصحاباً بغيرها من
 غير ان يبرهن ذلك والاشارة على هذا الايمان اصلاً ولكن كل واحد من المعطوفين والمعطوف عليهم احسن من الحقيقة
 يستلزم ان لا يكون قوله هم الذين ومنه بالبرهان صفة كاشفة للمعطوف لان الخاص لا يكون كاشفاً للعلم انما
 فهو بما تكون مقيده فيكون المعطوف المبرهن من المثل سواء انصفوا قبل او لا ويكون المعطوف مع المعطوف عليهم
 تفصل المعطوفين بهذا المعنى وكما لا يكون صفة كاشفة على الوجه الثاني الذي ذكره بقوله او معطوفين على المعطوفين
 اتحادهم وهو ما انهم فان المتيقن على ذلك الوجه يكون بمعنى العاديين من المثل بعد ما كانا مترابطين وقوله الصفة
 فبذلك هم كونه المتيقن بجميع ما روي به من الملاحظات وانما يكون كاشفة او ما ذكره على الوجهين الاخرين بالبرهان وذكر
 ولما يقوله ويجعل الملاحظة ثانياً بعد له او باقياً منهم فان المتيقن فيها يجوز ان يكون بمعنى التخييل في جميع ما روي
 في الاخرة والوصول الاول مع صفة كاشفة لهذا المعنى كما ذكره في جميع ذلك ما ظهر من امل **قوله** وقوله الحاصل
 في الاخره جواب عايد على قوله ويجعل ان يكون للراد بالوصول الثاني هو لاد بالوصول الاول والمعطوف يقتضيه العلم
 وقوله الجواب ان توط الحاصل لا يقتضيه التخييل بل بالثبات بل يقتضي مطلق التخييل سواء كان جبالاً او حركات
 وقطع من الصفات كبر شامخ فيناهم كما ذكره ثم سيداً ورسولاً ونبياً وفاضلاً ذنب وقابل القبول ويجوز ان يقال
 تكون علم زاهد وصادق فان اداة المظن ان توط بين الدوات اقتضت تبايناً لمجالات وان توط بين
 اقتضت تبايناً للمنهج كما لا يبين الذي بين ولم يكتف باحدهما للاشارة بان عطف بعض الصفات على بعض كبرية الكلام
 وان لم يكن بالاول او لم يكن فيها على حسب مقتضى المقام من معنى الحروف الداخلة فان المقام في البيت لا يقتضيه
 المدح يكون المدح جاسماً لذلك الصفات والفرق في الاصل هو ان العلم الذي لا يحل علمه من غير العلم
 من اسما الملوك الذي عطف بهم وانما هو المبرهن لا يقتضيه احد على منهم ما هو ابر والكثرة الخشنة والمزج من
 لان حام وهو المركز **قوله** في الموضع ممتلئ بقوله في البيت الكبيرة كونه في امل الصفة والجماع والبرهان للملك
 ونظيره اسد على في الموضع فاشارة الى ضعف في الموضع وفي على المقصود في البيت الثاني الكلام على التوبيخ

في الانصاف بالامانة المذكورة الى الذي فتح فتم قاب الى جميع السلامة والقيمة والصحة الامانة صاحبا يقال
بالحق لهما اي حله وحكمه وهو من باب علم يعلم وتعلم بالحق فلا علم يتجرها على من مات والحق في العلم يستغنى
قال الشاعر ولست بعدك ما مات في حلف ولا يثبت ولا يوثق ونيا من اسم الله تعالى هذا الشرا باله جراب حارث
هام حين فان الحارث يابن زبارة ان تلقى في النعم الحبيب وتلقى يلقى اجود منكم البكره كالاب يعني بان زبارة ان حلف
لا يحلف في رضى الاثم في الامانة الجيدة مثلك والعارف من عربت لا يلى اي بدت من الرى وتلقى عطف على جرابه بالبركة اليه
السابق والشهد يعني القدوة واجد فريض فيض الشرا والبركة بكره الباء صدد الاكل وكذا البركة بالحق من يتجلى عدد على فريض
الشرا منكم المصدر مرفعا اثر في الزايب على المركب قال ابن الزبارة في جوابه بالحق زبارة الى اخره يعني باعتراف من اجل الحارث
فما حصل من مراد وانصف به من الاوصاف للفاخرة كانه استعمل في الحارث حيث اشارة الى ان زبارة يجر من زبارة حقيقة
لا يخلو انى عدد الذي هو الحارث فقال مقصوده ان لا يقع سلامه اجود بعد وانه لا يقر وحده لا ياب في انفس اولى على كنه
الفتى ما لظن ان الفطنة له في الفطنة ولا حقت جميع ما صدر من له وتخصيص اليك المذكورة في اسباب الحارث واصحابها
واجله يستقيم احدنا سواء ويجعل ان يكون الحق وحيت به لفطنة او لتلقى والباب اليه من الغالب كناية عن قول احدها
الاخر على الصديقين لا في قول الشاعر اياه **قوله** على معنى انهم لما يعون متعلق بقوله ووسط **قوله** والايان بجوده بعض
على الايدان والحق للصديقين صرحا راجع الى الايمان فان العبادات البدنية المستفاد من قوله ويقود الصلوة والعبادات التي
المستفاد من قوله وما تدناهم بفعل مصلحتهم لا من امانة **قوله** جمل اى على الاجمال قبل الايمان وانشاء في الوقت
بين الايمان الواقع صلتا لصلوة الاول والآخر صلة للمؤمن الثاني فان الاوله ايمان اجمل بالعبادات والثاني ايمان تفصيلي
في القول واما انما قبله وانشاء في اخره بان المؤمن من به الاول ما يترك العقل ابتداء بجمله ثم في الثاني فان الكتب
التي لا تفرق الى ذلك ابتداء غير العلم فيكون المراد بالحق موهبة من الله تعالى الفضايلة للصديق كما قاله في قوله وصفا له والى في
الحساب والميزان والميزان ونحوها ومعنى الايمان في القول بان حالها فان القضا بان يكون كل واحد من موضوعات الحجة
محسوسا كقوله في الشرايع وقد يكونان معقولين كقوله في الله واحد وصفا له انية والى في قوله علم ما احضره الشارع من
وقد يكون الموضوع محسوسا كالقول معقولا كقوله في الله واحد والفكر ان الله واحد قبل كلام الله وعكس في عقله في قوله ثلاث
احتمالات فالصديق المتعلق بالله هو من قبيل القضا بالاولى ايمانا بالحق هو ظاهر لان الحق الامر جلي لا يكون مدركا بالحق
ولا يدبر العقل والحق يعقل بالله هو من قبيل الثاني فليس يا بالحق نظر الى كون موضوعه مدركا بالحق بذلك عطف للصلة
الثاني على الاول كما قد مر في محاورها فيصير الصلة ما ترضى ان لا يكون الايمان بالحق المتعلق به ايمانا بالحق ولا يجب
للمؤمن ان تلك الكتب يدرك العقل ابتداء وانما ذلك السمع هذا كما ينبغي ان ما من من قسم الجبل الصديقين بالاولى علم وما
عليه دليل يقتضي ان يكون المراد بالحق نفس الحكم لا خصوص ذلك الاخران لان ما يكتب بالخطوط بالبرهان والدليل انه هو الصديق
لا المقصود به ان عليا رضي الله عنه ان جميع المعرفي نالوا ان الايمان هو الذي يكون غايته من علمه من هذا الغيب ينقسم الى
ما عليه دليل وما ليس عليه دليل فالله في هذه الاية مدح المؤمنين بانهم من سلكوا اليقين على دليل بان يتقوا في ذلك
عليه وهو موافق وعرفه على غير العلم بالله سبحانه وصفا له والآخر والعلم بالنبوة والحكم والتزام فان يحصل هذه
العلوم والاستدلال مستقر فيجب ان يكون سببا لاستحقاق الثناء العظيم من كل لسان وهذا صريح في ان المراد بالحق هو العلوم

والصدقيات الخاصة بالدليل وصحة نقل الايمان بالحق بالصدق بالحق المعنى اما تصديقه معنى الاعتراف او كونه بمعنى
الوقوف بناء على ان الواقع بالحق بصرفه ان معنى يؤمن بالحق بمعنى جميع الاحكام الاستدلال على العلم بالحق وكذا كان
وبن رسول الله صلى الله عليه وسلم حال انهم مؤمنين بالحق اي يتدبرون في حجة فيقرن بان يستعملوا بالحق على ذلك كما
حاجين مذبحين بوقوع الشبهة ولا وقوعها فالغيب صفة تلك الاحكام والادان الموصول الثاني فمما يصح الموصول
الاول بالذات وكان العطف للتدبر الصفات يلزم ان لا يكون الايمان الثاني ايمانا بالحق وليس كذلك بل هو ايمان بالحق
بالحق المذكور فان معنى قوله والذين يؤمنون بما انزل اليك من الحق والذين يؤمنون بحجة الكتاب المتصلة مع قوله
اياها ومؤمنين وكما كانت ان هذا الحكم المعرف به حكم استدلال فيكون فيما فلا يتحقق التماس بين المصنفين وصفا
لا لثباته بل ان ما لا يقدح في وجه العطف على تقدير ان يدبرهم الا ان لا يقدح ان الايمان بانه الايمان وان اقتضا
في كونه احكاما وصدقيات استدلالية ايمانا ان يسموا فرق من وجه اخر وهو ان متعلق الصديق الاول بما يدركه خلا
متعلق الصديق الثاني فانه لا طريق الى الدرك غير العلم **قوله** وكذا الموصول الى اخره جواب ما بد من انه لا يتقدرون
يكون العطف للتدبر الصفات مع اتحاد الالات يعني ان لا يتكلم الموصول بل يكون عطف للصلة بعضها على بعض لان في
الماط من اللغات يدل على تباينها وهو خلاف المقصود واجاب عن ما بد ذلك للتبيين على ان كل قبلي الصديقين تبار
لتبعية الاخرى من حيث اختلاف سبل الاستدلال فيها فان سبل الاستدلال في القبيل الاول العقل وفي الثاني الفعل **قوله**
او لا يتقدم عطف على قوله الاولين وهذا هو الوجه الرابع وقوله من العلم اى على جملته الذي يؤمن به مع العلمهم
في الاولين عطف على علم عطف الخاص على العام فلهذا علم وعطفها حيث جعلوا الايمانيات اصلها اعني الايمان بالقرآن
والايمان بالكتب المقدسة عطف على ايمان بالقرآن من اهل السنة فان ايمانا بالكتاب المقدس عليه ليس ايمانا بل ايمانا به من
ايمانا بالقرآن للصديق المتقدمين وغيرهم من اهل الكتب السابقة وفي القرآن في ان يؤمن بالقرآن ايمانا بالقرآن
المؤمنين من اهل الكتاب فيتحقق ما ينبغي هذا من الدعاء والثناء ويصح الوجه الاول على الثاني بقرب العطف عليه
وبان انصاف مؤمن اهل الكتاب بالقرآن ظاهر فلا وجه لاجتماعها مع الاخرين الا ان الايمان بالاصل في المعطى ثابتا
بالذات ويصح الوجه الثاني على الاخرين يتحقق التدبر الذي بين المصنفين على ذلك ودعا ويصح الوجه الثالث على
الرابع بان الحق على عطف الخاص على العام غير مناسب للقيام لان حجة الكلام المدح القرآن كونه هدى فكذلك هذه الاية
على العلم على بابا لحدائق كونه هدى لاهل الكتاب ولما كان من عطف الخاص على العام لرجحان يكون الاربع العكس مني
ذلك وكذا يصح من الايمان بان الايمان بالحق الى اليقين وبما ان ذلك مشترك بين المؤمنين فلهذا العطف على الايمان بالحق
فلا وجه لتخصيص الايمان بالحق على اهل الكتاب وتخصيص الثاني من عدهم فان ذلك على الايمان بالحق من اهل الكتاب لانهم
الذين امنوا بواحد ما انزل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما ان ذلك مشترك على الاقرار والاستدلال لاهل المؤمنين من افراد كل واحد من
الذين لا يثبتون الا بالبرهان فيكون من عدهم فان ايمانا بما انزل من قوله انه هدى حتى ايمانا بما انزل الله بالاستدلال وهو صلات
ما يدع عليه ايمانا بالبرهان الى كل واحد من المؤمنين على الاقرار بما انزل من قوله انه هدى حتى ايمانا بما انزل الله بالاستدلال وهو صلات
استدلالا ذلك يتحقق بمؤمني اهل الكتاب غير مشترك بين جميع المؤمنين ايمانا به لا كونه لاهل الاقرار بالبرهان واعتبارا لصلته
الايمان بكل واحد منها على ان ذلك المتعلق بالاستدلال الا يري لا قوله ثم قلها ايضا بغيره وانما انزل اليها وانما الى ابراهيم الاية

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

بقرينة من وجوه شتى وهذا بالنظر الى كماله من انهم **قول** والترتيب لا يقتضيه انهم بالنظر الى الغير **قول** وقد ثبت
اي بالاختصاص المذكور وما ذكره من الايات والمراد بالوجوه المذكورة انما هو ان الامام هو الذي
يتمتع بها الوحي من وجهين الا ان قوله اولهم الملقين يقتضي انهم جميعا اهل بالصلوة والزكاة ان يكونوا
مطلقا وان ذلك يوجب القطع بما وعيد تأدية الصلوة والزكاة والثاني ان ترتيب الحكم من الصفات لثبات الحكم فيلزم ان
يكون علم الفلاح هو الامان والصلوة والزكاة في اهل هذه الاشياء لم يحصل له علم الفلاح فوجب ان لا يحصل له
الفلاح فيلزم ان يكون صاحب الكيفية غير اهل في علم الفلاح ونحو ذلك بوجوه من الشك في ان الواحد لا يقتضي له اليق
فقد تقرر ان سبب الفلاح غير ما ذكره من ان الفلاح من ان القرآن تكمل القوي بحجة النظر والمعرفة
لتحصيل سلامة الدين واحراز فصله للكونين وبيان مراتب المصداق ومما ذكره الاشياء انما هي ان العلم بالاسماء
الاستكمال وسلك سبيلها وتقريرها بما فيها وبسببها وتكليفها باعتبار القوة النظرية عبرة عن المبدأ والمعاد وما
يعلق بالدين المشايخ واعتبار القوة العملية بالعلم بنظام الماشي وجادة الماء وتبيين اعادة سورة الفاتحة
الاشارة الى ذلك بما لا يدع حيلة والاول هذه السور التي يقتضيه ذلك لان قوله هدي للقيقين اشارة الى التكليف بالكتاب على
الاجال وقوله الذين يوتون بالهدى اشارة الى التكليف بحجة النظر لان الفيل يقتضي الاحكام الاستكمالية المتصلة بها
ثم وصفا تروا اجمع الاخر واحواله وقوله ويقيمون الصلوة اشارة الى التكليف بحجة النظر بوجوه من الاشياء بالعلم
الدينية وقوله ما رزقناهم يحققون اشارة الى التكليف بحجتها اذ لم يكن بالفرص في العبادات المادية والمكان لا يستلزم
بحجة النظر اصلا برفق علم الاستكمال بحجة النظر والكان لا يان بالكتب المتروكة والكان بلاخرة اصل جميع
السمارات خفية بالذكريع والادعاء بحجة القريب فقال والذين يوتون بما اوتى اليك وما اوتى من غيرك والآخره هم
يوتون بما اوتى الى ان كان ذلك الصفاة وكان الاستكمال الكمال حصل لسلامة الدين وسلامة الكونين حيث قال الله
على هدي من نعمهم يعني في الدنيا والديانة هم الملقين يعني في العبادة عظامهم عيب فالعلم وحيل ضالهم وتبين انهم
واقفا انهم يوتون بالفلاح الذي هو اهلهم الطالب واخر المادى والسرور والى والى السلام وهدى من يشاء الى الصراط
مستقيم **قول** اهلهم اي جعلهم اهل هذه الفقاة جمع عات من القى وهو الطيبان وبجاء في الحديث في الشر والفساد
والله في جميع ما راد وهو الملقون **قول** لثابتها في الفرق متعلق بقوله ولم يعطف وجوه ثمانية في الفرق ان المقصود
من الجملة الاولى بيان ان الكتاب متصف بمزية الكمال في الحداثة بقرينة قوله في الاحوال في ذلك وحقيقة الكثرة في ذلك
الكتاب الكمال في حيز الحق بالجملة والمقصود من الجملة الثانية هو بيان ان صفات الكمال بالادعاء ما هم عليه من الفرق
والثقل بحيث لا يجد فيهم الا نذر كان بين الجنين كمال الانقطاع باستقاء الحواس بغيره ادم المتأثرين بالاسمين الله
ها المسند اليه بها والذين المسندين بجلوه قوله ثم ان الامار في فهمه وان الفجار في عجمه بان المسند اليه احد الجنين
مقابل ضد لثابتها في الاحوال وكذا المسند في الاحوال وهو يدعى القادر من قبل المباح والوهي في
وجوده المتأثرين بالجنين المتأثرين كمال الانقطاع منها وكون القصة لادى مسوقة لذكر الكتاب بيان شانه ظاهر على
تقدير الذين يوتون بالهدى جارية بالهدى جارية لا ما قد يكون ثلثا مبتدا مسوقة الى وصف المؤمنين بكونهم على الهدى و
الفلاح فلان سبيلهم حيثما سبيل الاستبان لا رفته فيكون مبنيا على تقدير سوال يثنا من قوله هدي للقيقين فيكون

منه

منه جازة حكيم ايم الله الحق اذ الجواب مبنى على السؤال وهو على مثله فيكون حسن ان ذلك الكتاب ايم كان ايم
النام تام واما من القصة الثانية مسوقة لذكر غرة الكفار فيلزم في الفرق في التقديرين فان قيل اذا جعل قوله والذين يوتون
بما اوتى اليك متصفا بوجه اولئك على ذلك يكون الموصول الثاني مع جزء جملة مستقلة وصف المؤمنين معطوف على جملة
هذه القصة باعتبار المقصود من الجملة المعطوفة التبريد بآله الكتاب الذي لم يوسد بالقرآن فكانت مناسبة الجملة
الاولى في الفرق من حيث كونها مستقلة في ذلك الكتاب المتروك يتبع بذلك عطف الثانية على الاولى ولما كانت الثانية
مستقلة وصف المؤمنين ومعطوفة على ما قبلها طبع على الجملة وصف الكفار فثبت ان هذا الوجه يرجع فلا
غرة به وان تلك الجملة متروكة لذكر الكتاب وبيان حكمه ولذلك حسن عطفها على ما قبلها بخلاف هذه الجملة فانها
تبريد بغيره سبقه لبيان اصل الكفار ولما احدثت بان المشورة بالاحكام اخرا فان قيل قلنا انا صريحة ببيان
اصلهم كذا قلنا انا سبق لذلك لا يجوز ان يكون مسوقة لما قبل عليه الترتيب وهو عدم كون الكتاب هدي لهم
فان المدلول الاخر اى يجوز ان يان في الكلام كما تقرر في الاصل فثبت ان المقام يابا فان السور من اهلها سقت
ليان عطف ثمان الكتاب ورفعة مكانه فاسبب التبريد بالاستماع به دون الصريح بعدم الاستماع وسوق الكلام الى
طابق الزمان بالنظر الى العصر المذكور لا يلام المقام ولا يرد الاشكال بقرينة قوله من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا
يزيد الظالمين الا خسارا لان مقام هذا غير مقام ذلك فاقبل **قول** من الخريف لم يقل من الاخرى مع ان الموضوع
قد ذكرنا سائر حرف والخريف مع كونه اتي على قوله فان احدهما يستعمل مكان الاخر كذا في الجازم انا انما انما افضل لفظا
واسمها لا معنى لفظا في وجهه في عدم الخريف انا كالفصل مركبة من ثلاث حرف فصاعدا وفيها ما في الحرف
كالمعنى واسمها لا في حيث انما لا يستعمل الا وحده على اسم كان الاصل كذلك واما معنى فلاها متعلق على الاصل
من التحقيق والتبيين والاستعداد والفرق والفرق **قول** والمقصود منصوب معطوف على الفعل اي ضاغت
الفعل المتعدي خاضعة **قول** ولذلك اي اجعل ما فيها الفعل صورة ومعنى حلت اي جعلت علة وشاهدة الفعل
اي بقرينة لغيره صفة الا انه قد تم منصوبها على حرف ما يذنا بكونها في الفعل في الفعل واما خبره في الفعل بقرينة خبر
الفرق من قوله على منصوبها المحل للترتين الاصل والفرق وهو غير جاز على اظهر التبريد في الفعل فان تقدم المنصوب
على الفرق جازية الفعل للترتين من الاصل وفرق لم يعلل العمل الذي هو فرع على الفعل اي انما التبريد في الفعل
وهو باقية مقتضية اي والخبر بعد دخول هذه الحروف باقية على حالها وقد كانت مقتضية الفرق قبل دخول الحروف فيبقى
مقتضاه بعد دخولها بحكم الاستصحاب وهو باقية التي على ما كان عليه سابقا في اول هذه الحروف في رفع الخبر عند
الكوفين بل ارتفاعه باكان متعديا قبل ذلك **قول** فلتظهر عنها علمه لقرينة شرطه في الخبر من العوارض المتعديين في الخبر
لو كانت مقتضية الفرق مطلقا لوجب ان يكون جزءان من قوله وهو الخبر في الخبر والما قبله في الخبر من الخبرية
في خبرنا علنا انما هي مقتضاه لم مطلقا بل انما يقتضيه في الخبر مقتضى لم هو في الخبر كذا في الخبر من ان السابق في الخبر
هو الخبر من العوارض المتعديين وذلك الخبر من الخبرية بدخول هذه الحروف **قول** ولذلك يتلوهما القسم اي لا اجل
كون ما يذنا كذا في الخبر في الخبرية لا يوجب ان يان يوجب حجاب مصدرها نحو اسم ان يذنا فاجر
ولم يذنا في الخبر من قوله فان يذنا في القسم اي توكيد الخبرية الجملة المقسم عليها حيثما انما في اعادة الفقا

كذلك الخلق الى كنه نسبتها لمطوطة تفصيلا وقيل لامامة هذه الاعتداد لان الاخبار بها عن غيرنا هو افضل واصفا علم تفصيل الخبر بجزءه والراد من غير ما مضى له الفصل هو مجموع كلمة امور احدها معنى المصدر والثاني هو النسبة المخصوصة الثانية عن معنى المصدر ذات الفاعل وينبغي ان تكون هذه النسبة تامة بحيث يكون الفصل هو فاعلا علم لا ما ياتي مع السكون علم ولذلك هو الذي من المخصوص من الامور الثلاثة ثم ان سبب امتناع الاخبار عن الفصل هو تلك النسبة المخصوصة فانها تقتضي كون الفعل متنا وامتناع كونها متنا هو ما هو المبدأ والمبدأ من مطلق الحدث هو معنى المصدر مع قطع النظر عن تلك النسبة التامة المخصوصة وقدر على الامتناع متعلق بزيادة مطلق الحدث فانها هي الحقيقة على التمام والحق لا زيادة ولا نقص فانها لا يجوز فيها ما ذكره لخص القائل في تحقيق معنى اي ان كل لفظة وضع لمعنى اسمها كان له اللفظ فضلا او عدا فلما لم علم معنى تلك اللفظة من حيث دلالة ذلك الاسم والفصل والحدث كقولنا خرج زيد من البصرة ان خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جرح فعل اي واحد من الثلاثة لمعنا غير ذلك فوضع حرفه في كلامه اللفظ مشتركا ولا يفهم منه بذلك ففي مساء استمر وقول الجواب ان انتم تعلم انتم تستخدمون ان كان في اللفظة جملة تملية استعمالكم في اللفظ مصدرا فان الفاعل اي اذا لم وعدم وهو اي ان يخرج منه وادى ان حال ان الفعل اذا اول المصدر لم عدل عليه والحدث من الفعل لا بد ان يكون الفاعل اداة اللفظ فالتك القابلة ههنا اجاب عن طريقه وانما عدل عن المصدر الى المعنى اي ان يكون الفاعل اداة اللفظ فالتك القابلة الاول بقوله انما يتحدد باعتبار حيز الزمان الذي مر من تاريخ الوقوع في مفهوم الفعل فان يردى باعتبار الحدوث المتقرب من وقت الفعل ايما يتحدد الاذن وقدره وعدم تقع تلك اصلا وحوادثها اياتين قطع وبما لا ياتي من مطلقه وفي كل سواء عليهم انذارك وعدم انذارك لم يفهم المعنى الذي ذكر وانما يدل على عدم تقع الاذن في مطلقه وانما كان ايما يتحدد لان حقيقة الحدوث انما يتبعاد من العقل المسجل في معناه الحقيقي ومن المعنى المصدر المقتضى والظاهر ان المراد بالحدوث ليس معنى الحدوث كانه محقق لاستمراره وان اراد به الاستمرار بل معنى الحدوث المتحد فلفظ المتنا لا يوجب الا ان يقال الفعل المحدول اليه وان كان مائنا الا انه يجمع المصاحف بقرينة قوله لا يردى ثم ان يردى بدلالة الحقيقة وهو المحدث وذلك لانما يقطع في الظاهر الحقيقة ولا سيما اذا اردت ان يكون لها الحقيقة وانما دللنا على ذلك وحسن وحول الرتبة وام عليه وهو جرح معطوف على ايام الحدوث وفي الحدوث المصاحف المصاحف من حيث خط اللفظ وانما علم ولا يجوز في مطلقه المصدر المتقرب ان الانتهاء المصاحف اي قوله لم يردى في الاستماع في حد ذاته وانما كان في المصاحف الاستماع من حيث ان يردى من معناه فانها موضوعه لان الاستماع الذي يطلبه في عين اجد الشئ المستوعب والاشياء التي تعلم المستوعب على ان يردى من معناه او لحدوثه في عينين بحيث لا يردى عنه ثبوت واحد منها في الآخر بل امتدادا عنه انما يتبع لطلبه في عينين ولكن الحدوث من المعنى غير متدرج استقام واحد لان الجميع يجمع المصاحف بالقياس الى ذلك لان معنى الاستماع امتداد من الكلام بدون ما كان وحدها بالحدوث فذلك المعنى لا يردى ابتداء قوله فانما يردى في الآخر

فصل

تقبل وتخرج ليجر كن ودخله بالقرير معنى الاستقام بين ان قام معناها الاستقام مع الاستاء في علم المستقيم
فانصت منها بها الملائكة معنى الاستقام فخصها بالذات في علم الاستاء فان اللفظ المختص لمعينين ويجوز ان لا
وليتحيز فيه وصلة فقلب الذات للتفسير في القصدية وهو المبدأ المقرب والتأكيد وخبر هذه القضية للذات على
اللفظ الاصل في حرفة البناء المقدر قبله كمال الى الموصوف بالعرف بالذات في قولهم انهم انما القاصبة فان حرفة البناء
في الاصل بمعنى المعينين طلب الاقبال وتخصيص المسالك وتعيينه للذات ثم انما خرجت هنا عن طلب الاقبال وتخصيص
يعود معنى القاصبة لا في قولهم انهم انما القاصبة في هذه الحالة التي هي معنى في قولهم انهم انما القاصبة في هذه الحالة
في الاصل ثم يقبل هذا الى صان اخر فيخرجها عن اصل معناها وهذا في ابواب منها قولهم سوا على القدام قدلت فان اصل القدام
مع او سوا لم يفرق بين معنيتين مع التورية بينهما ثم نقل الى الخرجين التورية من غير سؤال ومنها قولهم انهم انما القاصبة في هذه الحالة
المسألة طلبها في علمها ثم نقل الاختصاص في مخرجها عن معنى طلبها في العلم في قولهم انما القاصبة في هذه الحالة
انما اصلها في التورية من بين الرجال كان معنى قولهم اعترفوا لخصم من بين القاصبات والقاصبة في اللغة من القاصب والقاصب
القوم الى حصوله وصاروا عصابة فان قلت مجرد القوة والام لا شواء كان الاجابة انما هو سواء كذا في الجواب في قولهم انهم انما القاصبة
المستويان مستويان يجب شربان الاستواء امرين في علم المستقيم على حصة في علمه ان احدهما واقع في العلمين ولا يخرج عنه
واقع احدهما واقع في الآخر والاستواء الذي هو مدلول التورية المستوي في الفرض المستوي في الكلام في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة
فلا تكرار لان حصول المستويان في علم من حيث كان الحصول مستويان في عدم النقص فان القوة وام التورية بعد
سواء او بعد ذلك شربان استقام فتمت مقولتنا في اصل معناها الى الاصل في التورية بين مدلولها وان اصل معناها هما
الاستقام عن المستويين في علم المستقيم طلب المعينين احدهما فان قلت ام قدلت الازالة التورية عند ذلك قيام الخطاب ومعناه
فطلب هذا السؤال المعينين ثم انما اصل هذا القول في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة في قولهم انهم انما القاصبة في هذه الحالة
التورية في ذلك الاجابة منقول عن اصل معناها وكان حو الكلام ان يقال سواء على قيامك وقبولك اذ اذنت قيامك
وتصديقك ولا ابالي بما اذا انزلنا القوة وام داخلين على الطرفين المعينين فتعريف لفظي وجعل التورية ان الكلام المعنى
بالقوة وام كان في الاصل حاصل لمعينين الاستقام واستواء الامرين في علم المتكلم في نقل الكلام الى الاخبارا فحصل احد
معنى القوة وام وقع الامر وكان هذا اللفظ ابدا في معرفة حوكل المعنى الذي نقل فيه الكلام وتعمل عم الامة في هذه التورية
فيما لفة الاستقام حيثما ان العلم انهم في مخرجين مستعمل ومقتضى ما لمصلحة عنق في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة
للاستقام في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة
التورية وام التورية بها التان تبيان قولهم سواء وقولهم لا بلى وقصفا في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة
مطلوب احدهما في الآخر فوالله في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة
وتجاوزا الى على ايض ان يكون سواء مبتدأ واقسام قدلت خبره كونه في العلمين فان على ايض انما حصل المعنى في
الخبرين في كماله اسوين بينهما واللفظ كان ما بعده الاستقام وما بعد ذلك مستويان في علم المستقيم في ذلك انما انما
اقسام قدلت اذا التورية في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة
اقدمه الاستقام في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة في قوله انهم انما القاصبة في هذه الحالة

أقيم في الاستحمام وعلينا بالمرحاض ما بعد هذا مقام السويين وهاهنا كانت قنطرة وهذا ما أقيم لخط المذاهب مقام الانصاف على الأصل

كلما انا الرجل جامع الاحتماس على مائة عصى ولا يملكس ولا استقام ايام المصلحة وتوتروا يعكس والى يظفر في
ان سوي مثله حرمته المحدث قدومه الامران سوا على ثمين الامر يبقوا اقسام قدوت كما في قوله ما صيرها الا كصخرة
سواء عليكم اني كلامه الرضى ويجعل ان يكون قول المعص وخلفت البررة وام عا الفعل التقدير معى كاستواء واكلة انا دخلنا
عليه التقدير الاستواء على المساهم الذي سبق من ان فيهم وبيان ان بقوله ما بدتهم ان لا مستويا عند الامران وظل
تبيين احتجابها بغيره سواء عليهم ان اندمهم ام لم تستدفع فان في الجواب قوة التقدير تقرير الاستواء المصاحفة علم
المستقام السبيل تارة الشريف الحق الاستواء المستقام من العزة وام هو الاستاء فياسق لم الكلام كما في قول المستقيم ان في
حلتك مستويان في عدم فليدري وهذا هو الادب ما نقل عن صاحب الكفا ان ان معناه ما سوى حلتك فربما استقلت به مستوي
في عدم التماثل كما في سوادهم ان فيهم ان فيهم ذلك والمصاحف ان هذا هو الادب ما نقل عن صاحب الكفا ان فيهم ذلك والمصاحف ان هذا هو الادب ما نقل عن صاحب الكفا ان فيهم ذلك
فقط المستقيم ان فيهم ذلك والمصاحف ان هذا هو الادب ما نقل عن صاحب الكفا ان فيهم ذلك والمصاحف ان هذا هو الادب ما نقل عن صاحب الكفا ان فيهم ذلك
مرتفع المحلل ما على الفاضل حيرة او على الاستاء مع تقدم جبره عليه تقرير السوال الاول ان هذه الاستقام باصدا الكلام
يصح ان يجمل ما بهد هاهنا ما جملنا او جملنا معناه الجبر وقول السوال الثاني ان العزة وام يطلب بها حق الجبر
المستقيمين وما يتلى في سواد ما بان على غير ايدان يكون حراما لا يكون الاستدعاء فان سواد لا يندد الى المستقيمين فصار
الا على احد الامرين وتقرير الجواب عنهما ان اقتضاها صاير الكلام وكذا في احد الامرين اما ما جملنا تقديره سوادها ما جملنا
وهو الاستقام مع الاستاء وقد جردنا عن معنى الاستقام ما سبق عليه قوله والادراك المحجوب عن اثره الفقرة
مطلق التعريف وادبر بهما الحقين من عذاب الله ثم على طريق استعمال المطلق في التقيد والتعريف من لا يكون الا بالام
ما يورثه له ويكون بيانه قال الامام الواحد في الوسيلة الاذكار الالوية وعلمنا مع تحريم كل صفة مع علمه وان كل
منذ يقابل المذمة فقدر ان مع الحنيف في الصحاح الاذكار الالوية ولا يكون الا بالتحريم وفيه العلم بالعدد كبر الذل
على انتهى فالاذكار لعلم المحدث وعنده ويلزم الحق بغير منه قوله وانما اقتصر على ما يمدك في البشارة لا بطريق الاقتضا
عليه بان يقول بل في التعريف بالاذكار البشارة فيهم ان لم يشرهم وكان يدركوا وحسبوا ما كونه وصره الاقتصار في تركه
نفع الاذكار ان عدم نفع البشارة يعلم من ذلك عدم نفع الاذكار بطريق كلامه النسخ كما يعلم من حرمه ضرب الاكوي وشتمها من غير
التأنيب المتعارفين عبارة قوله لا على لهام في ذلك لانه اذا لم ينفع الاذكار الموقوفة الى ان الغرض كانت البشارة او الجبر
بعدم النسخ وايضا البشارة المطلق من غير بغيره الايان والذي كونه ليسوا باصل له ولهم اهل الاذكار المطلق والبشارة المطلق
قوله وقول اندرهم تحقيق الحقين وهذه الفقرة لا يان عامر وعاصم وحجة والكفا في بدء البقرة وهم نافع وباني
وايون عود وثمة جليل القوة الاخرى بين وكيفية التسهيل ان يزل في العزة ما جملنا من ربح المعصية وتوفيق الالف الا ان
اباها من ربح في عبارة توفيق لهام في ذلك لانه اذا لم ينفع الاذكار الموقوفة الى ان الغرض كانت البشارة او الجبر
من النسخ وان ابن كثير يميل الى التفسير في ذلك بل فيهما انه الفعل لروا في ذلك العزة بالسلبين فلم يجمع الى ما يجمع اجتماعا وان
وعنا صاحب توفيق في ان يدبر عن نافع احتلف اصحابه في كيفية تقرير العزة الثانية ما جملنا في الجبرين ورواها في الجبرين
واصحاب البقرة ارجح بعد عن غيرهما بين من جملنا في النسخ والالف بعضا بين الفريقين في ذلك الروايتين وفي هاهنا ما هو
واحد بين عامر القوة الثانية وبين تيسيرها وتخصيصها وادراك الف الفاضل في التقديرين وهذا هو المذهب

المشايخي

الشافعي وأبو داود هذا طرفان المذهبين الثانية لسيلايين بين كاضد منق من ابن علم والكثيرين وهم تابع وأبو
 كثير وأبو داود من قرا بقلب الثانية الفاهو وحل على داوية البصريين عن دان من قرا بسط الالف بينه المعتقدين
 هو همام أحد رادي ابن عامر من أهل الحقيقين وداوية الآخر ابن ذكوان وحيلة الكوفيين قرا وبخفيف الحزبين
 غير توسط الف بينهما دان بن قرا توسط الف الثانية بين بين هو أبو داود وقالون وهمام فانه قد مرانه يضل الالف
 سواء حقق أصل من هذه القرات الخمسة من السبعة وهي تخفيف الحزبين بتوسط الالف بينهما وغير توسطها وبخفيف
 الثانية بتوسط الالف وغير توسطها وقلب الثانية القادسيين داوية البصريين عن تحقيقها بتوسط الالف
 قراءة الكوفيين ودين ذكوان وتحقيقها مع التوسط ذات في أحد الوجهين عن تخفيف الثانية بتوسط الالف كثير وكثير
 في داوية المبداء بين عن تحقيقها مع التوسط كافي عهد وقالون وقلبة الفاهو وحل في خارج من كلام الدورين
 الأول ان قلب الحرة المحركة المقصود بألفها الفاعل في حق تحقيقها عندهم فان طريق تحقيقها جليلايين بين وألفها
 تعطي تخفيف الحرة الساكنة المقصود بألفها الحرة راس واثنا عشر انضمام جميع الساكنين في غير هذه لأن الساكن الثالث
 غير مدغم وقد أجيب عن الأول بان الحرة المحركة قد تقلب الفاهو في الالف والآخر من الفاهو السبعة منهم من قرا معانته كقول
 عثمان بن زياد بن أبيه عن سالم بن هذيل عن أبيه عن حاشية صلت هذيل بألفات ولم يقب وكقول الفريديق مصت مسلمة ألفا
 عشرة ثمان في قراءة لألفها الرفع ماضة الأولى والثاني سالت وأصل الثالث كسلك وأثبت مشددة كلام
 الضمياء ونقل عن ثبت عندهم عن الخطيب السجل والقراء العدل من الحرة فيفتح ما نقل منهم عن أصل الفاهو ومن
 بان من قبلها الفاعل الالف مقدار زايده على مقدار الالف ليكون ذلك المدح صلايين الحاليتين ويقوم مقام ذلك
 وذكر أن الحارثية من قرا بحاي ساكن الياء وصلها هذا الضم وأعرض عن نشر هذه القراءة إلى الخليل بأنها غير صحيحة
 هذه القرات السبع الثمانية بالذوات وهو أكثر واجب منع كونه كرا لأن الذوات ما نقل بين وفي المصنف الإمام والتخفيف
 بالقلب بحذو الالف والالف والألف والرفق وصل الحرة بين بين من زايده الألف وذلك ليس يتوارث فلا يكون الطعن
 فيها هو قيل الأول كقول أول الفاعل في هذه القراءة **قوله** ويحدثنا الاستفهام في هذه القراءة وأبداها
 من الخواص قال ابن جني وإليه يخص حرة واحدة على الفاعل المحرك وهذه الاستفهام مرادة لكل هذا تخفيفا لقيام ما يدل
 وهو كما لا مانع له في الاستفهام وأما جعل الحذف في الاستفهام لكثرة حدوثها وميزتها للكتاب لوق ما دافع
 أن كتب في الجسيم وبين الجرام ثمان أو أربع حذو حرة الألف ما لم يثبت هذا في الالف **قوله** ويحدثنا الفاهو
 حركتها الساكن قبلها قال صاحب الكتاب يحدث حرف الاستفهام ويحدث الفاهو حركة الساكن قبلها فانه قد مرنا في
 قال المحققين في الظاهر من جهة كثيرة أيضا حذو حرف الاستفهام حتى يكون القراءة عليهم والآخر من يفتح الميم والياء
 الآخر من يفتح الهمزة لكن كلام في هذه القراءة لم يحرر على مثل ما نقل في هذا القول وسكن الفاهو ذهب الجوهري إلى أن
 حركتها في باب الآخر هي الهمزة الثانية لتكون القراءة عليهم والآخر من يفتح الميم وسكن الذوق من غير حرة أصلها
 هذه القراءة ملائمة ولا أباها قد علم على أصل كلامه وقال المصنف في حذو حرة حذو حرة حذو حرة حذو حرة حذو حرة
 فيقول علم السكان ويكن ومنه بان ذكر شرح الكشاف مني عن ما نقل من الإمام السجستاني فانه ما كان الساكن
 قبل الهمزة يفتح نحو عليكم أنفسكم فلا خلاف في تحقيق مثل هذه الهمزة التي تقع عندنا نطقا لأن ما نقل في

فَتَانِمْ
وَالْإِسْقَاقُ وَهُوَ

اصحابنا قالوا في شرح الفتاوى ان الصبح عندنا ما قبل هذه الآية وبما ان احدهما ان قتم وطبع في مثلها مع خلق الظلمة والفساد
 عدد وهم نزلوا من اسماوات الظلمة في علمهم وان كان في علمهم انه لا يورث من لا يورث تلك الظلمة بل يورثها الارض في الحديث
 ان القرب الهب من انكسرت عليه كبر سماء ثم ان هذا المذهب تلك الكثرة هذا الحديث دليل على ان خلق الظلمة من اسماوات والناظر
 ان الارض من العلم والخلق هو خلق الظلمة بان الكثرة خلق علمه ما وطبقه هو لثمة سماء فما كان الكثرة القرب من غير ان يدخل الارض
 فيكونه فاما ان كان كما ما قبل ولم يتفكر في عجائب صنع الله ثم صار كما في قلبه يحتمل من غير ان الايمان فيه لا يورث ان القرب
 لما يصح على خلق عالم ينظره وحده فسر وحده الا اننا وقربا من حال الاحاد حتى يعلم ان كابد من صانع عالم لا يزل حصل
 كان على صرح ومعد فضاء وعطافان لم يكن ذلك حقيقة كذلك هذا وذلك لا ينظر انما على القرب والسبح والابصار
 صار كان عليه فضاء وعطافان وهذا معنى قوله معكم هي علمي كما لا يعقلان وليس ذلك من جهة الحقيقة بل من جهة العلم ^{بالحقيقة} لما لا يعقلان
 بذلك فاما انما لا دل ولا وهو رواية الظلمة والفساد من غير ان يكون التعريف في قوله ثم ان الذين كوا واسماء عليهم
 الى اخره لله ويكون المراد بكثرة معين علم الله ثم منهم انهم لا يورثون والناظر في الثاني وهو ان يراد بالخلق خلق
 نفس الكثرة من غير ان يكون التعريف في الجبر والاراد من الكثرة انما من ماد خلقهم حقيقة بالخلق وكانوا من الكثرة
 لا يورثون ولا يقوم الاثار وفي رواية الاثار واستعمل انما من ايات الله المعقولة والمسموعة والمبصرة في خلق
 الله ثم وما قلنا من ان الاستسار في قوله وعلى ابصارهم فضاء اصلية لا يتغير من غير على ظاهر الآية لان المذكور لفظ
 الفناء والاشك ان استسارته للثمة المادرة اصلية ولا فناء فيكون تبعية خلقهم في علم من قول المعصوم وما رقت
 وتبعية ان تكون الاستسار في قوله وعلى ابصارهم فضاء تبعية كانه ختم بناء على ان يكون الاية ما قبل غرض ^{بما}
 ان ختم على ابصارهم بنشأة فخذ الجار واصل العلم للقدرة الفناء ثم قبل وفي الكثرة تفسير الاسلوب اعادة الوجود
 والنيات التي عيشها المقام فان اول الايام الدالة على نشوء الصانع الموصوف بصفات الكمال وهو حدث الفاعل
 وقوله والبسبب الى ان ادراك استعمال الجبر فان ينادى به العالم وقبراته وقيل بين الاستبصار والاعتبار ^{بشيء}
 على التوحيد وجوبا تابع امره وقبرته من غير ان لم يورث ولم يتعد الحكم فناء لم يصر له من صهي لوجوده درجة العقل ولا
 نشأة حقيقة بصره من النيات والوجود وانما ان النيات يعرفه او على علمهم وهو حكمة فليست عطوفة على ^{العلم}
 الانية التي في قوله الماد انما ينشأ من الفناء والمضاهي مع مشيئة خلق الشئ وما يادها بالاسماع والاجزاء ^{قوله}
 الخوف بها التي اصلها بالآية يقال ايذا في وقت اذا صابرة ^{قوله} باشا اعتقل بخلق اي خلق خلقه فلو لم
 وساعدهم بحال اشياء بقدرها المضاف ونها الحجاب وبصره وضع وقوله فضاء وقبرته مضويان على الفناء من الدنيا ثم
 يكران بمعنى العلم مقام الفاعل كانه في قرب من تلك الاشياء وبين الانعاق بهاتمة وقبته والحاصل ان شئ حال خلقهم
 وحجمهم وابصارهم الخلق للخلق واستماع كلام الناهج واصداره لابل الحس الطيرة المادرة منها المانعة عن الاستماع
 بحال الاشياء معدلة لانعاق بها مع من ذلك بطرق الخلق والخطية والحجاب عدم الانعاق بما عدله من بعض ما يقع فيه
 ثم استعمل لفظ الدالة على المشيئة لانه لا يكون ان وجب الشر وهو عدم الانعاق ما خلق لان شعاع بناء على ما سأل عن
 بين من اراد على مركب رتبة انما انما المثل المعروف بخبر من نشأة التثنية تركيب الطرفين بمعنى كماله جزء اللفظ على خبر
 المعنى وقبرته من جهة حجب او من حيث انما اصله بل من جهة الاستسار كان المستار لفضاء فناء وانما على كماله ^{المستار}

[illegible]

الكتاب

اشارة

استعداد الكلى للربح بها والى ان كان الربح مشتركاً بين المدين والرجوع الا ان مع هذا الويلد لا يوجب الا ان يرد وقد فرض ان
طلب المدين هو لتسليم هذا المدين والى ان يرد المدين من هذا المدين فان توقف على الرجوع المدين والى ان يرد المدين
يتوقف بشان حصة المدين جميع اوجهه كلى المدين والى ان يرد من المدين المدين من المدين من ذلك المدين والى ان يرد هذا
كان الفرق بين المدين والى ان كان في حصة المدين كان الفصل متساوياً بعد حصة المدين والى ان يرد هذا كان حصة المدين
الرجوع فكذلك الفصل متساوياً على قلب ومساواة من قبله الا ان وان لم يكن له حصة المدين في ذلك المدين والى ان يرد
السبب الموجبة استحقاقه وهو على ظاهره بانها استحقاق جميع المدين المدين وان لم يكن له حصة المدين الا ان يرد
الا ان عند حصة المدين مع الداعية وحسب كالمدين اللى يبدل في اسبابه عند حصة المدين المدين على ان نفس المدين كى في حصة المدين
للمدين الفصل وكم كالمدين بهما لهما الا ان يتم اليه المدين دعوى الى الكتاب اجماعاً اذا جتمعا وفيه له الكتاب
احد معدودية والى ان يرد المدين عقيب اجماعه ذلك المدين وادعى قوله وان جتمعا ما مبرم ما اقره وودت لايه
ناحبه علم انه حصة المدين معطوف على المدين الفعلية التي يتلها فيكون حصة المدين الاولى فلا بد ان المدين المعطوفه عن حصة المدين
الى المدين كما في المدين الاولى فان استلقت المدين من قبل المدين المدين المستند استند راجع اليه والى ان يرد المدين الثاني من قبل المدين
لان قوله وودت مستل على الظاهر وهو لايه ويكون ان لا يكون ان يكون المدين المدين المدين المدين المدين المدين
ان تشمل المدين على ما يرد اليه وان كان ذلك في حق من متعلقات الفصل كانه هذه المدين من ميزانها قوله وان جتمعا ما مبرم
المدين قوله واضعاً في حصة المدين في استلقت المدين وان حصة المدين وان حصة المدين وان حصة المدين وان حصة المدين
وافقت المدين المدين على المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
انهم كانوا في ذلك المدين في راجع المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
وذلك من وجوه كثيرة فلهذا المدين وان كان المدين عصبه المدين اعطى ان المدين اجبت على ان المدين لا يصيل المدين ولا يرد
الواجب اما المدين عرفت في حصة المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
ان ما هو في حصة المدين ولا يجب عليه حصة المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
شرعاً في حصة المدين وان لم يكن يرد المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
المدين ولا حصة المدين المدين فان حصة المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
فذلك ما هو في حصة المدين ولا يصيل قوله بشره المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
مع كونه وصفاً في حصة المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
المدين كناية عن في ذلك كنى تلك المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
منه مذكور المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
وودت ان كنى ذلك في حصة المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
منه كناية عن اذاه المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
الرجوع على المدين المدين فان هذا القول في حق من يرد المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين
كان في حصة المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين المدين

[illegible]

طبرستان

جلت الخب قابل فقه منهم بما هو متداول في فقه بعضهم يقول من الزمان كالاسد اعرق واقصر فجلد اهضما بهم والمباينة
 معهم متعارفون كالقارص وحرمت النفس على بعضها اجل الحاطب فان جمع في جملته الجيد والري والوب والاش
 والعش جمع الشيء من ههنا وههنا وذلك الشيء قارص **قوله** ونظروا في هذه الاصول على التفان وقد كونت محققة
 على قلبه ومشارعة سواكاز من اصحابنا من الذي ادم كبرها **قوله** فانهم من حيث انهم فعلوا على الظاهر ففعلوا
 وعبدوا الكفار المحقق على كل ما هم بان لاجرا حكم على المناقطين بانهم من الناس المودعين وهم الكفار المحققين على
 طوبى بلان وان يقال كيف يدخلون في عدادهم انهم يحقون بزيادة حيث فهم في ثبوت الكفر بالخلاف وكذا
 ومحمدنا جالب عن ان اختصاصهم بتلك الزيادة لا يمنع دخولهم تحت هذا الجنس المودع باعتبار كونهم حصص من
 مطلق الكفار بالمرء ان اختصاصنا حصص بزيادة في المحاربة بالاكاذيب ودخولهم تحت هذا الجنس ايضا فان كل
 باعتبار المشاهدة على زيادة غير هذه القليلة البعيدة الجيدة في حدتها لا يبعد في اعتبارنا الجنس المودع عليها باعتبار
 اشتراكهم على ذلك الزيادة دون الجنس المذكور لان الجنس لما يتفرع بسبب شكال كل نوع من على زيادة خصه ولا توجد
 سائر الزيادة في خلافه بل يختلف الزيادة على زيادة القليلة لها الطيران مثلا اذا فرغ من سائق وهاهنا وماهنا
 ذلك فلتكن في هذا ايامه وخصه بان حصص على بعض من زيادة لا توجد في غيره ولا يبرهن من الحيوان اياها تلك الحصص
 على احتالها عليها تكون عند جبر تحت ذات المودع داخله في عدده تلك المناقطين مع اختصاصهم بالفرق من الزيادة
 واطلقت في عداد الجنس المودع وهو جنس الكفر والمصدق على كونه المحقق في تلويهم لاننا جعل الامم والناس المودعين
 وجعل المناقطين بعضا من جنس ان يكون المودع ذلك الجنس المحقق على النوعين وهما الخاص والمناقطين لا النوع
 القسم لنا فقيين والامامات جعل المناقطين بعضا من **قوله** فلوها ذلك على تقدير ان كان الناس المودع المودع الجنس
 المذكور وان يكون المناقطين بعضا من جنس **قوله** ومن الناس المودع بغير القسم بانه وهو الذي كفر وامرنا على
 الكفر على اثنين احدى الحاضرين والاش المناقطين وتعدو بغير الاربعة ما من ان الجنس المودع نوعين اذ
 اذكر مقام ثم اذكر احد بغيره بالذي ظهر في الخارج من جنس المودع من ان كان في ذلك كونها لا بغير القسم بانه
 المودع من ان هذه الاية ما لم يذكر يكون **قوله** ان الذين كفروا عابوا عن الميعاد المتبع من الذين كفروا هذه الاية بغير
 حصل بغير محقق المناقطين ويكون ناقصة والذين كفروا بان الزيادة بالجنس المودع حصل ذلك القسم يحصل من الجنس المودع
 وهو على التقدير ما قبل على ما ذكرت يكون المناقطين الذي هو من هذا المانع المودع على ناقصة القسم على غير ذلك
 من جنس المودع فيخرج من القسم المناقطين الذي لا يبرهن على ناقصة فلا تكون القصة حادثة فلنا جوام من ان خرد جلا
 ينال في الاعضاء ربا على ان المقصود بغير من ان يظهر مفعلا ما لا بد منه **قوله** واختصاص الايمان باحد وايضا
 الاخر من انما يختصين بالذي اديا من خصه بهما بالاشارة الى ان لا يجوز ان يكون المخصص من المناقطين بوجه ايمان
 يكون فضل الله بان يكون المناقطين ادعى الايمان بجميع ما يجب الايمان به الا انهم في جنسهم ادعاء الايمان بالاربعين
 الاخرين من الوجه الذي لا يبرهن المذكور ومقتضى المقصود من هذا القول الاشارة الى ان لا جواب بان كل وجه الاختصاص على كون الايمان
 باحد والآخر مقام دعوى الايمان والحق ان الايمان لا يختص بوجه الايمان بما يشي الايمان بجميع ما يجب الوجه الذي
 من وجه الطول انما هو مقتضى الايمان باحد والآخر جزءا من احوال والفتاوى من حيث ان الايمان بما معظم اجزاء الايمان

ولا يمان سائر ما يتفرع على الأيمان بها كما علم مرءى عن الأيمان بأعظم أخباره والاشهاد انما يخصها بالاذن كما علمتهم
بأنهم اصابوا الأيمان بجميع اجزائه لان المبدأ احسن من المصباح الأيمان به والحاد طرفه الآخر ومن اين به هذا اعتقاد الأيمان و
قولنا احسن من القول وهو الجمع وكل من فهم المصنف شيئا فحقه انه وفقهه بغيره ان يعبر به ولذا قد انتم خصه بالاذن حين
حكم منهم انهم اصابوا الأيمان اجمالا بان التمسك بالحق في قولهم في كل حين باب الاعتقاد وهو قوله انهم اخلصوا قبله ويرجع
ان الفرق بين القول والجمع لا يكون بالماضي وهو قوله ونرى انك ابلغ باليا فقال مثل يهودي ونرى مدعى الواحد يهودي
فليس وعدم الجمع والقديم وان كانا يفرق بينهما بمرتب السهم ويخلص انهم اخلصوا في ذلك وهذا القول لا يوافق قلبه لان
اعتقد وليس بالرازيين من حيث انهم اعتقدوا في حصرهم الميثاق حيث قالوا في قولهم اخلصوا لنا لما واعتقدوا في طريقه انهم اتخذوا
ولما حيث قالوا في قولهم انه وكذا يعرفون باليه الاخر ايمهم ويخلصون خلاصهم فيقولون ما ازيد به جزاء اعتقدوا فانهم يعتقدون
ان الميثاق هو الحق الا ان كان هذا وكذا الصانع يعتقدون ان الاية خطا الا ان كان هناك ما يحكي انهم قد فهم انهم قالوا ان
يدخل الميثاق الا ان كان هذا الصانع في ذلك عز الورد ايمهم انهم قالوا في قولهم اننا ايا ما بعد ذلك **قوله** ونحوها مثل
اعتقادهم ان اهل الميثاق لا يخلصون ولا يفرقون ولا يخلصون ولا يخلصون في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
لمصنفه الاخره فلا يعرف ان قولهم انما بانهم الاخرين **قوله** ويرى انهم الذين الاية وهذا محل الصب على انه
معطوف على قوله ويرى انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
يرى انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
ليكونوا يخلصون انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
اجتماع الاحاديث والنفق في شخص واحد لا يخلصون ولا يخلصون في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
يشترط ما الا انهم يخلصون انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
فانهم رخصت انهم يعتقدون في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
حيث لا يخلصون في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
بالفعل بالقرآن ونحوها فانها لا يخلصون في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
بالذكر في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
النفق من حيث انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
انما ناسد من قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
انهم يخلصون في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
الايمان بها وادعين اياها ببلد الصفا اياها بالمرتب ولا حقيقة اليوم الاخر حيث انهم قولوا عن عقاد لا يكون ايماننا
كيف لم نزلوا وخلصنا من قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
الاخر حيث صدقوا **قوله** وعقيدتهم حكمة امسية وقت حال من ناعل حدود وهو قول الامام ابو الجهم وشي
شروط في حدود هذا القول في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا
المستوفى للمعنى منهم من هذا القول انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا في قولهم انهم اخلصوا

على الظاهر بجعلت القطف على المصير الجور فانزيب فيه اعادة الحار في المعطوف محرمات ومزيد ومع ذلك اعيد الحار
لغايبين الاولى ادعاء الايان القصير لكل واحد والثانية ادعاء استحكام ايمانهم وتاليه وتلك لما ران بلا خفة
ومع الجار على واحد منها فيصير ان يوافق كل منهما في الفصل المذكور فكانه منكرين وذلك بدل على الاستقلال لكل واحد منهما
بلايان واستحجام **قوله** واقول هذا التقيد بما يزيد على ان لا يصدق على التقيد لفظ يقيد من غير الحاشية كما
ذلك الخبير على الذكر كما قالوا ذلك المستأثر هو التقيد بالثبات الربا الى ان على الاستدانة كما في قوله من يقول امنا في قوله
فان انا معكم في غير حجاز على التقيد المقرون بالاضافة فجميع الفعل باسم المصدر ثم ان غلب على هذا الخلف هو صوابه
الحقيقة فيه لم يجعل جازا من غير الحاشية الثانية الباقية فثبت الدليل باسم الحال الفاعل من ذلك الثلاث هو الكلام في
الغير باللفظ قال امره ويعقوبون في انفسهم في لا يدين بالاسماء بلفظ والمعنى الثاني منها الزاوي وهو اعتقاد الاجتهاد
الحاشية في الزاوي احمد فقال هذا قول الخبير ويلازم رايه او ذهبه لقول الجار قيد قوله فيقال اى ويقال تو لا
جار في هذه الدعا لا يثبت واليه في الوقت ما بين طلوع الشمس الى غروبها من الزمان في ذلك الموضع ما بين طلوع الشمس الى غروبها
الى غروب الشمس في الزمان ههنا ما لا يرتفع في الحد بل يثبت في الزمان وان كان لم يصب وهو وقت الحشر وهو ابد الابد
الذي لا ينقطع له وصف بالآخر شاعره عن الوقت المحدود من جهة هزبه وهو وقت الدنيا وما اخر الوقتين المحدودين
احدهما وقت الدنيا واخرها ما بين وقت الحشر الى ان يدخل اهل الجنة واهل النار وهذا الوقت خالفا لوقت الحد و
وما بعده هو لاه الذي لا حده **قوله** انكار ما ادعى وهو ما ذهب اليه الايان ونحو ما اتفقوا عليه لا يقتضي اى ارجاء
لاقتضاه اشارة الى الصحاح بحركة القل اعطى بالفتح اذا صفت ليرى تو لا قاله في وجده عليه واتخذ ثلاث اشياء
قول غيره اذا ادعى لنفسه وتقبله مثل انتم في الجنة واتخذ واتخذ كل من الادعاء الا ان الاول ادعاء الله تعالى
التي التي هو من غير الاخرين ادعاء نفسه مع مخلوقه غير قوله وفي اتخذ اشارة من قبيل عطف التفسير
ولما بين ان المقصود من قوله وما هم بمؤمنين في كلامهم وتكذيبهم فيهم وانكار ما ادعى اشارة لاقتضاه ودان
يقال المتعلق بالفتح الى ان يقال واعني ان يطبق في كلامهم فان قولهم انما اعلام عند ان الفعل في قوله ان
حقق حاشية عنه وقوله في رايه من يمين كلام في شأن الفاعل اى في بيان انه نجيت في صيد عنهم ثبت الفعل في الفاعل
ان يقدم الذي شانهم ويأمره على كونه مقصود من قوله متعلق فاعل الذي يطبق في قوله في الفعل عنهم لا يفي
فالمعنى انما ناسا لا حاشية بقوله لكن عكس ما كذا وما لغز وجهه كون تقديم الفاعل مقيد للفاعل في التذكير انه
لوقيل وما امر المؤمنين والعين ما امره فلما قيل وما هم بمؤمنين كان هذا لا يفي اطمئن من حلال المؤمنين وتكذيبهم من
في كلامه الذي هو عند عدولهم في شئت الايان الحق فيهم وكان هذا القول ايضا ماضيا للادب وما روى عن العلم
ان استاء اللان في علمه شاهد واضح يدل على استاء المألوم فكان هذا القول ايضا المألوم على كل وجه والامر
بالفعل في المألوم استاء بان قيل وما امره وذلك لان في اللان مألوم في المألوم وعلمه فيكون ما عليه الظن
ذكر للامر واداء اللان وهذا كناية في ادعاء المذهبين وعن العلم ان الكناية في الجمع في التبرع وكيف لا وقد لا يفي
في اللان بالادب والاداء على امر المسلك في استاء المألوم وعلما فان الجملة الاسمية المبتدئة بفايد الدوام والبيان
في الاشياء كذلك المفسر بقيد الدوام والبيان في الاشياء التي لا يفي الدوام والبيان **قوله** ولذلك اى ولقد التأكيد

معطوف على صيغهم وقوله واستدراجا معطوف على قوله وانما المراد من قوله معطوف على قوله معطوف
في انحاء الجملتين متعلقان بالاستدلال وقوله جازا لهم على ذلك مثال المذكور وقوله من وضع الخواص من حزان المعشقة وقوله الخواص
على لفظ التثنية لا على صيغة الجمع قال المصنف المحقق والمصنف ان فيهم من الجانبين معا لم يتوجه بالمادة فتولدت من جازا على
استدراجا وتثنية هذه الجوابات متباينة مركبة من الجانبين ويجري فيها شيء من جهة اخرى مركبة من الخواص والمحدج
والمحدج ليجل الكلام على الاستدراج المتشابه على قياس ما مر من حكمه على قوله انهم فلا تفعل الشيء كلاما ولما مر ان الحمل على
الاستدراج المتشابه كاف هنا فلا حاجة للحمل على الاستدراج المتشابه ولا للحمل على الاستدراج المتشابه جازا ايضا وهو ظاهر
من تقريرهم فانهم يذكرون كلاما ظاهرة على اعتبار جهة مركبة من صيغهم مع من اظهار الايمان واحدا وكذا وضع اسمهم مع من
انتم اسماء الرسول و المومنين اجزاء احكاما للمؤمنين عليهم كما توارثوا واعطاهم من نعمته وتوكلت والحال انهم عند
من احسن الكثرة وفيه ثلث الخبيثات اخرى مركبة من جهة من الاحكام الخاصة من المتشابهين وهو ان كل واحد منها يظهر
المصلحة مع وجهه من فساد يفعل خلاف مراده ثم يستدرك لفظ الجنب المشبه بها لاجل المشبه استدراجا متشابهة والخاص بها
ما اشترك فيه من انها كل واحد منها لا يفسد خلاف ما عدا حتى يحصل مراده ولا يحصل مراده الاخر وقد ذكرنا في قوله ثم
على ذلك ان المصلحة لا يمكن ان تكون جميع اجزائها كونه بالافعال بل يمكن ان يكون بعض الافعال كونه بالافعال وبعضها
متغير وقال الفاضل من هذا اصل هذا الوجه انه غير متباينة متغيرة من الجانبين وايضا مشبهة بجهة اخرى متغيرة من
الخواص والمحدج والمحدج يكون استدراجا متشابهة في علة وفي اقصى على البقية فتدافع البقية **قوله** فيحمل
ان ياد بخلافه من الماخر عطف على قوله والخاتمة تكون بين اثنين واذا كان ينفذ عندهم لا يخرج الى اعتبار خاتمة
والمومنين اياهم وقوله لا يحتاج الى اعتبار اذا كان حمل الخاتمة على اصلهم انهم لا ينفذ الى الخاتمة حقيقة اما عند الافعال
المحدج الحقيقي يرجم الوجه من اظهار الملتزم وايضا الحيات من زمان يوم خلافة ويجعل من ذلك **قوله** لا ياد بخلافه
او استيناف فيقول كونه ينفذ عندهم فان يقول لا شك ان من جانب واحد وهو المتشاقق فيبقى ان يكون فعل المحدث ايقم
جانب واحد ليطابق الجانبين والاستينات ايضا يفيد اية البيان لان من موزن الجواب لما عرفت انهم يقولون ايضا
وامم بمومنين وادعهم من فقلت يفعل بخلافه ان هذا الكلام بيان للفرق بين ان الفعل المذكور من جانبهم فقط
فكان بخلافه من جهة يخدمون وعقلان يكون هذه الجهة حال من الغير فيقول والمثني من الناس من يقول كذا حال كونهم بخلافه
قوله الا انما يستدل من قوله ويحمل ان ياد بخلافه من يخدمون اي انهم يخدمون الخ من واحد اخرج من قوله فقلت
كأنه قوله ما رقت وعاقبت الفعل الى الفاعل في قوله الفعل وكأنه لا يقال فلان جاشا اي بخلافه خيبة عظيمة والرجعة
وكأنه الاخر المذكور على الجانبين من انهم الفاعل الى الفاعل في قوله الفعل وكأنه لا يقال فلان جاشا اي بخلافه خيبة عظيمة والرجعة
باب الفاعل في ذكر البيان ان الفاعل في الفعل الذي يذكره ذلك الفعل في قوله فقلت الفعل في قوله فقلت اي غلبته
في الكرم وسمى السهم وسمى الملعون ان الفعل مني غير لغيره اعطى الى عيني ورجعي بغيره وبغير صاحب مبالغة ومبالغة كان الملعون
الذي من فقلت الفعل اذا جازا لا يقابل معاض لانها اذا فعلت على وجه المبالغة يكون الذي في الفعل والاعتقاد به انما هو
عازلان له ولا يخفى ان الفعل من قوة الماخر في هذه الاحكام يمكن ان يكون كذا في كل حال كانت القوة
المذكورة للجانب المتغير لقوة الفعل الواقع من الجانبين استصحب الزينة لمبالغة المذكورة **قوله** ومبارك عطف تقديره

معاض فلان يادى فلان اي يادى يفعل مثل فعله وقوله استصحب جوابا فلان ذلك إشارة الى الجواب المذكورة
بعضه اي يوقى الاحوال المذكور فلان قيل كيف يخدمون امم وهم يملكون استحال ذلك اوجب الجواب الاول
لا يعين والجواب الثاني نوع غير **قوله** وكان عرضهم في ذلك اي عاها رايعان مع الجان الكثرة لا يقبل كذا غير انهم
على النفاق وكان مقصود عرضهم الخاطيء فاجاب بذلك وذكر ثلاث منافع الا انهم دفع مقرة المومنين عن انفسهم والثانية
حلب المفسدة منهم والثالثة اعزاز المؤمنين باستدراجهم الى الكثرة والذين يبادونهم والمباينة اعزاز المداينة والا داحة
الاستدراج **قوله** ما يفرق على المتشبهين وقام مقام الفاعل من طرف الزمان فويله اذا صاح بها والشخص عطف على الثاني
مطرفا **قوله** والمثني ارداهم الخاطيء اي ما يبدون ويوجب عليهم من الخوة والاعتذار اجابها بالماضي للمقارنة والخاتمة
الا انهم من حيث انهم يفرق الخاتمة على انفسهم فيها سبيل التفرقة يكون متشابهة باصنافهم والمومنين بين انهم يفرق فقلتها
على انفسهم ففرقها عليهم وبيان ان لا يحتاجون اليهم للاعتدال وطريق استدراج هذا المصنف من تلك الفوائد التي يمكن ان يكون
الدلالة على كون خاتمة مقصورة على انفسهم بخلاف الكثرة من انفسهم فقلت الخاتمة من انفسهم بناء على ان كون خاتمة
مقصورة على انفسهم بخلاف الكثرة من انفسهم فقلت الخاتمة من انفسهم بناء على ان كون خاتمة مقصورة على انفسهم
يلزم من انفسهم المقترن عليها فيهم وذكر المومنين وارادة اللزوم بخلافه وكذا في هذا اختلاف المذهبين والظاهر
انما يحتاج الى تعليقها بما علقته في غير ما مر من زيادة المصنف الاصل وهو كون نفس خاتمة مقصورة عليهم فلا يكون كناية
لان شرط الكثرة ان يجر اعادة المصنف الاصل وهذا المصنف هو من فقلت الخاتمة على انفسهم والمصنف نفس الخاتمة من المومنين
في الخاتمة المذكورة سابقا فلان ان المصنف الاول يخاطبون رسول الله والمومنين على احسانهم كونه في الفاء والمباينة
رسول الله والمومنين وانما يخاطبون انفسهم وان كانت الخاتمة الاولى متبادرة للمباينة لما بينهم وبين رسول الله
المشبهة معاملة الخاتمة من كون من الفاء ان تلك المعاملة المشبهة بماملة الخاتمة من كانت مقصورة عليهم والمراحم
فقد رها اللزوم لما بينهم ويجوز ان يكون لفظ الخاتمة رسول الله في نفسه فقلت رسول الله والمومنين وبمعنى المبالغة المشبهة
بماملة الخاتمة من بخلافه على طريقه في المومنين وادارة اللزوم عليها فيلزم هذا يكون التعبير بصيغة
الفاعل للمبالغة لا ذكره ولا قبل الا حسن ان التعبير عن الخاتمة لفظا اخر من حيث هذا اعتبار المبالغة ولا يكون
كناية ولا عاها رايعان على المبالغة كانه قد قالوا اقترح شيئا جدد لك لخير لخير الجنب وقصا فلان قوله الحق الذي جازا
في حقه خطا والظاهر ان المصنف على المبالغة من قول الجان وان يكون لفظ الخاتمة عاها رايعان لا ياد بخلافه انفسهم ايضا
قوله وانهم في ذلك خدعوا انفسهم وعلموا انهم انفسهم انهم يخدمونهم من انهم خدعوا انفسهم بناء على تعليقها
بما علقته سابقا وقلت لان هذه الخاتمة اخرجت جارية فيهم ومن انفسهم باعتبار النفاق الملقى على الخاتمة بل هو مجرد
عن انفسهم انما اصحابهم من كان يخدمونهم من انفسهم كما جازا في قوله فقلت فلان قد تاملت ذلك
بالشد وهذا المصنف يندم انهم ما يقال ان الخاتمة لا يكون الا بين اثنين فكيف يصح انفسهم ولا انفسهم
وتصوير جازا الخاتمة بينهم وبين انفسهم بناء على انهم اسمهم والمومنين في الوجه المذكور انفسهم فقلت الخاتمة خدعوا
انفسهم بل هو جازا لا باطل ولا لا يذنب من انهم قد خدعوا اسمهم والمومنين وهو تخدع بذلك وقصصه من ذلك
انفسهم قد خدعهم بل خدعهم اي بان تعليقهم بالاصيات الخاتمة من الفاء ولا طاع الحقيقة على الفاعلة من الفاعلة من انفسهم

تكون ما يقع منه وقد ذكره الصحاح اسما بذكره اي يقع من قوله **تقولون** كانت
مستلزمة وانما في الترتيب المعنى في تقديره ان يولد بالمرئى المعنى الجارية فيلزم هذا يكون في قوله من اوصافهم ذلك المذكور من
سوء الكفر وسوء الاعتقاد ونحو ذلك بالجمع على قوله من وهو جنس المراد عليه لا يوكله ويقدر ان يلفظ قوله انتم ذلك
بازدياد الكيفية عليهم اي في انسابنا على ان الازدياد معده هنا وضاف الى قوله وان كان المسم اسم لا زيدا
ويجوز ان يكون الازداد والنقصا عن كتابين عن الزيادة والنقصا عن كتابين لما **قوله** وكان اسناد الزيادة
لان الله لم يخلقهم في قوله وانما زادوا في الكيفية وجوب عاين عليه ان قوله ثم قال الله الله تعالى في قوله لا بد ان يكون كذلك و
في قوله ان يكون زيادة مستندة الى الله تعالى وكذا الامر في طاهر ان على تقديره ان يكون ذلك ان يقال فزاد الله ما لم يكن
من الكفر والفساد وسوء الاعتقاد ونحوها بالجمع على احد الخبيث والواحدة من جنس الايمان والاطاعة من قوله
سلام ما تقع عليهم من الخبيث الجارية وان زيدا مستندة اليه وانما ان فزاد الله تعالى فزاد الله ذلك بازدياد التكليف
وتكرير الوجود فيضعف لغيره فلا يقدر الا على ان زيادة التكليف واجبة وانما كانتا معا لا مستندة اليه الا
انها ليست من جنس المراد عليه ولا ملازمة لغيره فزاد الله ما تقع عليهم من الامراض فان قلت ليس المراد بالمرض في قوله ثم
فزادهم الله مرضا هذه الاضال عند من فهم بالتفسير المذكور في قوله ان يقال انها ليست بالمرض بل بالمرض في قوله ثم
بما ان المرض الزيادة الخاصة بهذه الاضال وتلك الامراض الزيادة مستندة اليه خلقا عندها فالمراد ان جميعا
ما صلا في ذلك فم انما ذكر من الامراض صفات كتبها باختيارهم في مستندة اليه من هذا الوجه وهذا لا يكون
عليها وبما جرت بسببها وخلق الله تعالى ما هو من جنسها من غير اختيارهم اليها والكتبها لانهم خلقها فيهم من غير
اختيارهم فاستلها اليه من غير خلقها باها على الوجه الذي مع طهر استلها اليه من غير عقول والخلق المرض الذي
استندت اليه اليه ثم ان ايده افعال المذكورة في قوله بالمرض وان ايده ما يتبع عليها من الامراض فيهم مستندة
اليه ثم ينقل الى جواب ان المراد الثاني واسناد زيادة اليه ثم مع كونها مستندة على اختيارهم من قبيل اسناد الثاني الى
موجود وحده اسنادا محضا فانهم انما زادوا كفا وضعت وحدا ومعاراة للشيء في شئ ثم نقل الاضال
المذكورة الى باب في اسنادها الى الله تعالى فزادهم الله ما وقع عليهم من الكفر والفساد وسوء الاعتقاد وطاكر
انزال الوجود في قوله ثم فزادهم الله مرضا فزادهم الله ما وقع عليهم من الكفر والفساد وسوء الاعتقاد وطاكر
الزيادة في قوله ثم فزادهم الله ما وقع عليهم من الكفر والفساد وسوء الاعتقاد وطاكر
لذلك الزيادة من حيث انهم اذا سمعوا انهم كانوا وكفروا بها واسناد الثاني اليه والوجه في جارية عن ثمانين البقرة
قوله من حيث انهم سئل من حيث ان تلك الزيادة وتذكر العبر في قوله تعالى في قوله **قوله** والحق في تحقيق الصفح
وقوله من شاهدوا خلقه في قوله تعالى في قوله **قوله** وتذكر العبر في قوله تعالى في قوله **قوله** والحق في تحقيق الصفح
على غير ترتيب قوله من والحق في قوله ما داخل فيهم اسارة الى ان هذا المعنى الجارية للفظ المرض امر محدد فيهم وعرض
عليهم بعد قوة الاسلام وتكرير السبل فان قوله ثم فزادهم الله ما وقع عليهم من الكفر والفساد وسوء الاعتقاد وطاكر
ايه من قبل انهم سئل من حيث ان تلك الزيادة وتذكر العبر في قوله تعالى في قوله **قوله** والحق في تحقيق الصفح

تحدثون بان روح الاسلام قد خفيتم لكن ولحقق انما لم يبق بضعف حين ملكها الياسر على انزال الله ثم على
السر والظاهر من الحق على الدين ظهرا ولا انهم اصحاب شجاعة وحساسة في الحرب ضد الخوف والذين على قلوبهم حين
قدت في قلوبهم الرعب ولكن هذا امر واحد لا يخلو في الاولين قال فيها انان قلوبهم كانت صالحة وقومهم كانت موفقة
وقال في هذا المعنى ما داخل قلوبهم لان الداخل يقتضي المرض والمحدث **قوله** وبنيان بضعف مطلق على قوله المرئى
ما داخل قلوبهم وبما في المرض ثلاثة اوجه في الزيادة في كل وجه بما يناسب **قوله** في قوله من الجادة الجادة في قوله من
وقد يفتح صحيح لا يشاء للكرة وقوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
حصول المرض في قلوبهم فلا يستل انما يستل انما في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
اختصارا ونقصا في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
زيدا ولا تذكروا انه في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
هو المعنى الذي يخلق في الام والروح وما راجع الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
اليه وفي قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
ان الالام صفة للمعذب في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
الالام المعقول للمعذب في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
خاصة للمعذب في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
لم يخل في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
الشيخ في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
رب محسوس في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
ما صلا في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
التكليف في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
اسناد الجارية في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
الم الم وجه وجه وليس كذلك ويمكن ان يكون اسناد الالام الى صفة المعذب من قبيل اسناد المصداق بناء على ان المعذب
هو الام فانما لا يكون المصداق من قبيل المصداق وهو لا ينفك عن سبب الالام المصداق ان ليس الالام المصداق
والاجل اسناد الوجه الى صفة المعذب من قبيل اسناد المصداق الى صفة المعذب وهو لا ينفك عن سبب الالام المصداق
عن كلف لان المعذب في سبب حصول الوجه لانفسه الصحاح الالام الوجه والالام الاجماع والالام الوجه مثل الوجه
السبب اسم كلامي وولد الربط كقول الشاعر من عجايز الالهى السبع يرفق والحبال في حرج والعدو بالالام هو
العدو الذي يجرل جمل القلوب وولد الالهى في قوله هو العدو بالشدة الذي لا يترك ولا يقطع انتم وكان المعنى
لم يزل في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
وقوله لا يترك في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة
فصل في قوله **قوله** والمعنى في قوله ثم فزادهم الله مرضا مستندة الى قوله في الجادة الاسمية فيها مسبة في ان سبب الزيادة

ومعاهدة الكفار المسلمين من ماله أي عاونه بانشاء امار المسلمين في الكفار **قوله** فان ملكنا أي هجم الحروب والعقوبات
الذكور وهوا سادة الخرجين هجم الحروب فادانة الارض بظن ان الفسادة لا في الارض بل في عبادة عن خروج ما فيها من الناس
والدواب والحرب من الامم الاثني وكان هجم الحروب والعقوبات لذلك الخرج كان الظلمة اسم هذا اظهر اظلمة الجاهلية
من قبل اخلاص اسم الله سبحانه لا قصد الا في حق المؤمنين المؤمنين في ارض ما في الارض من الناس والادب فانها يمكن في الحرب
لكذا الحرب فان ينفق على الجاهل اهل الحرب ادياس والاجل وقيل قوله في اشارة الى ان الكلام من غير الجاهل باضا والما كان
حقيقا فاداء جعل الشيء باسدا وضادهم المسلمين وسادتهم الكفار عليهم وما يترب عليها من هجم الحروب ليست اقتضا
اضافا **قوله** وضع اظلمة الملكا مظهر على قوله من خادهم قال امام فخر بن عباس والحج وقفاة والسنة ان المراد
بالفساد في الارض اظلمة بعض اشرهم وقبره ما ذكره الفقهاء وهول اظلمة بعض اشرهم فان كان افساد في الارض لان الشريعة من سنن
موضوعة من الالهيات فامسكت بالخلق في الدين فلزم على احسانه فحققت له ما وسكت الحق فكان فيه صلاح الارض وصلاح
اهلها وما اذا تركوا الشريعة بالشرع واحكم احد على ما هو قوم الخرج والرجح ولا اضطراب فيقول فساد في الارض ولذلك قال
فيل يسميها من قوله ان قصد افساد الارض وقطعوا حاكم بينهم على ما اذا عرضوا من الظلمة يحصل الا افساد في الارض
انتم كلامه والخرج الفصل والخرج وهو مصدر قلت مرجع الخاتمة اصبح بالكره تلق واضرب ورجع الدين والخرجه جاتيح
الواضحة واضرب ولكن ههنا لوقفة الخرج **قوله** واقبال هو اشرهم واليوسر واليوسر يعني المؤمنين وكل ذلك محقق لان الازب
ان ذلك القابل كان مشاغباً بذلك الكلام فان كان اليوسر لم يالجهز في الشريعة لم يوقع بذلك فخصهم بما جازوا به يحصل انهم
وانهم في الصلاح يفرقوا سائر المؤمنين وان كان يكون يعني بالحقن اليافساد كان لا يثبت لهم فيقول غيبي الوصلهم لا
تقدروا **قوله** قد لنا مع غيبي المباهة لكن جعلهم بالجلد الاسير الذي على الشبابة والاسير ولكن ما مصادره بجلد اما الدار
على انكذلك وعلى الضرب **قوله** وان الحليم مخصص من شرب ايضا واداء اشارة الى من يشرب فخر افرادهم فانهم كانوا من
فخره انهم علم عليهم انهم يخطون افساد في الصلاح فاجابوا بانهم مقصرون على حق الصلاح لا يثبتون من من وجعلنا
والفساد **قوله** لان انما ينفذ فخره داخل على ما به لتقبل لكن الخي ما ذكره بقوله فان شاء الله الاخره فان دخل انما في الوصف
بغيره الموصوف على الصفة وان دخل على الصفة قصير الصلاح على الموصوف مثال الاول انما زاد منقطع ومثال الثاني انما
ويشترط في الحكم على الشيء والاول على الشيء **قوله** وانما قالوا ذلك يعني المضافين انما قالوا انما في معنى لا اعتقاد
ان ما هم عليه من الجاهل الكفر مضاعف المسلمين وسادته الكفار عليهم وتقريرهم عزلا لان افساد انهم يكونون فقط المستقيم
ويدين ان الصلاح محمدا وعقابا قالوا انك بنا على انهم تقصروا في الفاء واصبروا في الصلاح من حيث انهم اعتقدوا في دينهم
انهم الصواب فكان سببهم لاجل تقوية ذلك الدين والشباب على ذلك قالوا انما في معنى لانهم اعتقادهم باسعاد الا
لتقوية دينهم عزلا لانهم في تقوية الصلاح والصواب فندهم لانهم لم يظفروا به في اظلمة دينهم وتقادم عند
المسلمين لان محكم اظهر انهم الصلاح والصواب واظهر المؤمنين هو افساد فلا بد ان يحمل قوله انما في معنى على
الذين في كلامهم بناء على انهم كانوا يرون المسلمين انهم معصون في دين الاسلام وكان في حقهم انهم معصون في دينهم لا في دينهم
وفعل لا يشرون المحدث فخصوا على يديهم انهم معصون لانهم يظنون ان الذين هم عليان الكفر وعماله الكفار
على المسلمين وخرقوا في الصلاح واقصروا على بيان مجرد في الشريعة عنهم وهو لا يدرك الجواسر وما استقر من ذلك استقر العلم

برأسه ولكم شئ لا يراه إلا الله تعالى أن المني بعد الإجماع قد يكون بالإجماع بعد النفي أيضاً وجب الاستدراك هنا لما قبله من عدم
سبق العلم بالوهم أنهم يفعلون ذلك بحيث يشرون بما لا يحل لهم ويقولوا بالأضاد وجعل ذلك مصداقاً لما بهم فبقوله
للاوهم أنهم على إصنافهم به الظاهر أن يعلم الإنسان ما فيه من الصفات ففهم الوهم المذكور بقوله ولكن لا يؤثر ذلك هنا لقوله
في حملهم على العمل بالركب كما لا يوافق ما هو من أحوال الفسخ غاية الصفاة كما لا يوافق ما هو من أحوال الفسخ كما لا يوافق ما هو من أحوال الفسخ
فبين بما يصح من المصداق من المصطلح **قوله** بل لا يدعو إليه ذلك ما داموا على ما هم عليه من مصلحين وبما لا يؤثر في إيراد
العلم على صورة الجملة الأصححة المقصودة بأما الدلالة على أن ذلك الحكم دفعه هو انضمامه على الصلاح بل هو من وجهه مقتدة
الأول أنه سئل من ردهم سئل أن استنبات فانه يكون مصداقاً لما لا يوافق ما هو من أحوال الفسخ كما لا يوافق ما هو من أحوال الفسخ
الذي أصح له ولا يلائم ذلك فقد ذلك الحكم الفسخ على أن الركبة من جهة الإنكار ووجهه في ذلك مقتدة ذلك مقتدة
كان أنكاره في تحقيق الدلائل وكذلك كلاً ما تأمنا أنه من جهة الإنكار ووجهه في ذلك مقتدة ذلك مقتدة
ما به ولكنه بعد التكريس على تحقيقه وفيه كبر في النجاة إلى أن لا يترك من جهة الإنكار ووجهه في ذلك مقتدة ذلك مقتدة
ما به ها هنا فلو لم يكن ذلك بقا بعد تحقيقه فانه من جهة الإنكار ووجهه في ذلك مقتدة ذلك مقتدة
التأكيد وما على العمل في جهة الإنكار ووجهه في ذلك مقتدة ذلك مقتدة
قوله ولذلك لم يكن مقتضى ما بعدها صواباً بعد ما قبلها من الإجماع على ما يجب به يقال لقوله بكذا واستقبله
بما لا يجب به والإجماع على ما يجب به الإجماع على ما يجب به الإجماع على ما يجب به الإجماع على ما يجب به
دعوة لا رجل فيها فدعاه ما قام وأما الإجماع على ما يجب به الإجماع على ما يجب به الإجماع على ما يجب به
لربيبه فائدة القسم **قوله** واختارنا ما قبله من الإجماع على ما يجب به الإجماع على ما يجب به الإجماع على ما يجب به
مقدرة الجحش استجرت هذا المظهر المعنى بقوله من طالع القسم أي من مقدما ما لا يؤثر في إرادته التي لا يتأخر في إرادته
أما وحيداً والزماع الفرقة فكنى أحداً من اثنين أن يرى اثنين منها لا يردعهما الذي أحدهما الذي ضحكته وكتب
الذي انفرقت إلى الوحش وهو تأليف من راجع اثنين اثنين لا يردعهما قريب حسداً وقبلاً أن يكون حاله مع صاحبه
مخالطاً إلا أنه **قوله** فعدت حتى جعل القسم وقوله أن الذي يكره في ذلك على الشرط وإن كان يقضي بالخلف أحداً من اثنين
هذا أن الذي لا يقال حسداً على كل واحد وقوله ما الذي لا يلبس القريب من وجهي الطعام البيض وهو رجم فعدت حتى أخذت القوي
لما عاقدرة عن أن يقال ليم الحزبي خلا البطن رطاً على الخشاً وأما البطن من الرجم أو كنت أخذت الحماة وأردت الطعام
للصيفان أحداً من رتبة القسم إلى الوجه الثاني من وجه المباينة وما رده فربيع الحزبي أن كان بعيداً فعدت على
كأنه ما سبب الخلاف وحده الاستعجال مثل أن الله هو الذي لا يخلق سواه وغيره كنهانك هذا الصلح إلا أنه لا ينفيد
فصله إلى العمل المنفذ على الحكم هو النقي والحجج المال إلى الحكم النقي ولا يصلح المال إلى ما لا يصلح المال إلى ما لا يصلح
الذكر واليه ما ناجية هي الحكم إلى الصلح إلا أن الحكم هو النقي والحجج المال إلى الحكم النقي ولا يصلح المال إلى ما لا يصلح
يتبين أن محالاً في قصد المالك على المنفعة كما أنه من المناسب لطلبه من رده عوامه بالباطل فانه لم يوافق مقتضى مقتضى مقتضى
الاصلاح فقد انواراً بعد فهمه في صحة الاصلاح والاضادته ما تهم فاحمد قول الملبين لا تقصدوا وهو أن الملبين
لا تقصدوا من أنهم يحسن بين الوصفين ناجياً بل بأنهم مقصودون على الاصلاح لا تجادون من مثل أصالة الاضاد ولا

يكون بينهما أصلا وهو غير قهر لا إراديا جابها به ثم ما يدل على قهر القلب وقهره إلا أنهما المصدقان فانهما لما بقوا لأصنام
أهل الملة صفتين وهما الأولى وأدلت بقلوبها شهادتها فقدم هذا أن الميت لما بقوا في ضمهم ما بقوا وهو متصور بالقلب
كلما مع ما يعتقد العقل ولا يحتاج إلى المناجاة للغير بل أن قهر التوفيق على قهر الإرادة على الميت ويكون المتخير منهم مقصود
على الأصل ولا خطية في الإصلاح وهو ما يتوسط الفصل كما ان يقيد تأكيد القهر المذكور بقيد نافية أخرى وهو أن ما فعلهم إنما
غير محصل من التوفيق للمؤمن فانه لو قيل غير محصل بل بدلت كلمة فاما مقصده بالروحين بل أن ذلك إذا ما أخذ مقصود
على أصل الإصلاح وقصدته فذلك يقع أن يكون الكلام للسوق لروحه لهما الكافة متشكلا عند ما قصدوا ذلك من غير قصد
للمؤمنين وقد سجد الفصل للغاية المذكورة وجعل بين وجه الإقتداء بالروحين الخاص الاستدراك بقوله ولكن لا يبرون وقهر
لأنه على الحقيقة لهما في علمهم بل كنتم مقصدين في الإحصاء ثم لا إشارة بأن إصابتهم الغرض كالحصن الذي لا يخفى على
من السمع حارسه عدم علمه بذلك من حيث الإحصاء ثم لما استعمل هذا الكلام الولد لروحه فاما ما غرض محصلين على هذه الأمور
التي هي وجوب المبالغة وهي مقصودة في ذلك القول كان هذا المبلغ من **قوله** فان كان الإيمان بخصان نفس الأيمان وان كان عبثا
عن الصديقين الظاهر لا أن كان لا يربى الخلقة ولا لا ينفى وهو المبرزة الأصل والخلقة ما ينفى وهو المبرزة بالآيات والمثل
لا يان الناس ولا ياتيه النقص من صيرها وحدها ولا كانت على اسم يعني المثل مقصود المحل على أنه مقصود عند ذلك لأنهم المذكور
وما قصد به تقديره أمرا بما تأمل إيمان الناس لما حدثت الموصوفات بغير العفة مقصودا وعربت بأعز به وبمن راحه
تجوزا ويجوز أن يكون الكائن حرف جر وما كانه تكلفا عن العمل ويعود خطبا على العمل الفعلي مع أن من حرف الجر
أن يتجسس باسم **قوله** مثلما أرى ما هذه مثل ما الكثرة في ما يوجد فاما تلك الحرف في العمل ويقع خطبا على العمل
قال الذين الحق فظة مله أن كانت كاتبة من العمل صحيحا لوجهها كان الجملة كان التفسير بمعنى الجليين أو حقها أيا
لما خصه إيمانهم وان كانت معدلة للمخاض بما أناسها لا إيمانهم **قوله** واللام في الناس الجنب المرفوع بل المخلص ويقيد
به التقييد من حيث هي للحدود والمرتبة بل المخلص حقيقة تصدب الجنب باسم كما **قوله** ان الإنسان لو خسر من حيث
الغيبين لا يقع هذا لأن الجنب من حيث هو ليس بجنون وكما جميع أفرادة وتقسيمه معنى أفرادة من أفرادهم مع قطع
عن اعتبار وجهه زيد كما **قوله** ولقد ارع على اليمين يعني وهذا المعنى دليل الجدة وفي هذا الإصا راية إذا اقتصد حمل اللام على
الهدم الحاد جدا وعلى المعنيين لا يخرج تعريف الجنب ولا يح من هذا التقرير أن لا يصح جعل اللام في الناس الجنب المقتدر
إرادة كل واحد من المعاني الثلاثة المرفوعة بل لأن معنى أفراد المخلص من كون بعضها عبثا نفسا لا مقتدر بها وأحصاء الجنب
فرد كذا جميع أفراد الجنب كالإراد واستعمل جميع الخواص المظلمة من ذلك الجنب والفضائل المقصودة من ظلمه فبرر استحقاقه
بذلك أن يصح الجنب فيه ولا يخلو على غيره نعم ان على ذلك الجنب بل الجنب لا يستغفارة ويراد على البعض المذكور قال
التفسير الحق الكائن في الآية فيهم الجاهلون فاما من خواص الإنسان وفضائلهم ذلك ليحقق أن جهم فيهم
الجنب لأنهم الجنب بل لئلا يلزم المثل في كلامهم ثم إن الله وجب إخراج كل من توفيقا لناس للاستزادة وحصله أعدادا وأحصاء
جنب الناس المؤمنين منهم وأخرج غير المؤمنين عن رزة الإنسان وأدخلهم في رمة الهباء حيث قال وإذا دخلك
غير المؤمنين فلا يهاهم فقد التغير بين الحق والباطل بل أدنى مرتبة منها فلا يدين رجوع في الناس بل يكون الناس حضرة
المؤمنين لأن هذا أصل ما ينفى النقصان من عدلهم وقصدهم فمزة الآية استمرارية لوجهه ولعلم أقدم على الوجه لا

[illegible]

في موقع الجوار لها فيجب
ان يكون صلبا الخلام

قصه

استعان كلام عربي للاحتمار وادارة الحجة بالله على خصم ان من البيان ليعبر احكم على طريق القياس الخلق بان معنى البيان هو قوله
سلاح مندوب والمشي به عام مطلق فهو كاشف له وهو يقرب لمن احسن والمثل في المنطق وان في الحجة الباطنة والظاهرية الغريبة
عجب القصد بان يشتمل على الفاظ ابداع لا يستعملها العامة نحو قول الباب من المنطق الاضافي انما يريد بها التحكك وعند بعضها
المرجوب يفرقة الحرب الذي يشتمل برأيه وعقله قوله جديها بغير الجدل المضاعف الى حقيقة الجدل العلية والجدل اصله في قطع
اعلاه وبقى اسفل قدر ندر اذ امكن والجدل المتبسط مكانه لا يبرح شبه بالجدل الذي يصف المعاني للتحكم به اذ لا يلزم
تأجيل الجدل الحكيم هو الذي ينبغي مبارك الابل للتحقق به اذ لا يلزم الحرب يقال احتك بالشيء اي حلت نفسه عليه والحق يقصر الذي
يقع الدين وهو الحجة بحجها والمرجبا سم معقول من الترتيب وهو ان تدم الحجة اذ انك لا تملكها غنا ورياء ينشأ لها
جدي المقصود عليه لضعفها والجدل لا بد منه للفظ المقصود بان يكون فيه غلبة من معنى الوجه اي وجها كان قوله ولذلك ان يكون
للسلوة بحيث يفرق بينه وبين سائر امثله في الحجة الاصلية المشبه بها حتى صار علم لها كونه متشابهة نوع غريبة وهو قطع عليه
وعدم من التمييز لان الكلام لا يتغير ولا يفرق لربما اتفق الالفاظ على تلك الغريبة في التركيب المميز من اجل ان المثل استعاره
في ان يكون معنى اللفظ العالي على المشبه لان اللفظ المنسار عجايبا يكون كذلك وانما قلنا واظهر لان كلامه ما يصح سببا
لذلك لان الالفاظ انما لا يفرق بينه وبين اللفظ الا في استعماله فيكون مثلا في ان يكون احوضا من اشارة اليه مثلا ولو قيل بالضيف ضيف
الدين بفتح والخطاب كان قبيل لاصلا لا فاصلا حيث يكثر في الخاطبة فلا يكون مثلا وقصير امرأة كانت تحت رجل وكما
شيئا ففتنته من فظها في وقت الضيف ثم تزوجها رجل غاب عنها صاحبها فاجاب جواب وهو من الضيف فاجاب الى زوجها
الان قلب من قلبا ما جابها بقوله الضيف صيغت الدين فاشبه هذا القول بين الناس بحكمه ما كان علم لها ذلك المرأة ثم
مثلا على من يطلب شيئا فوقع على نفسه من وقت شيئا فالحال في تلك المرأة فلو كان المعزوب فذكر وقيل له ضعيف بالذكور
لم يكن اجابة قوله ثم استمر في حال المرأة لما ذكر ان الشئ فهو بالدينا وهو التميز ثم قل من هذا الضيف عنه وهو الضيف السا
وكان لفظ الشئ مستعملا في الاصل ان يحمل في احد هذين المعنيين كانه هذه الآية وقد تروى في شئ الخبز وهو المثل الاعلى احتاج
اليان استعماله معان اخر متشابهة بمعنى العزة من حيث كنهها متشابهة معان ودراسة يكون لفظ المثل في تلك المعاني استارة
لنوعيته من معناه العزة كاستارة الاسد للظلام قوله وفيها غلبة صفة لكل واحد مما تقدم بحسب الابد والمقصود من هذا
التوضيح بيان الجاهل بين المعنى العزة المتشابهة والمتعارفة وهو لا يشترط في الغريبة وعلم الانسان وفهمه في قوله
ثم سرت من محرم شئ الخبز التي وعدا المقول بقوله اي في ما نقصنا عليك من الخبز بقدر الخبز الجيدة ثم احذر بيان عجا
ذلك القصد بغيره في ما انفك من ان يفرق بين الامية وفقره في صفة المثل الاعلى بقوله اي الضيف الذي لم يشأ العظم
والجلالة قوله ان جود مع الضيف بنوعهم اي ان جود الذي مرجع فيه الخبز في قوله نصيبه بنوعهم بكون بين وجه ذلك
اي وجه جود الذي ان رجوع فيه الخبز الى الخبز كانه من تاذيل وذكور كرمث تا ويلات كاول ان يكون الذي بينه وبين
منه جود في قوله والثانية ان يقصد بالذي استوتبه جود المستوتبه فيلزم واحد والجماعة والثالث ان يقدره موحى من غلظ
وحناء الجماعه كلفظ الخبز او ان يفرق تاه الفاضل كانه يابى وجه الذي في العلم الذين في الاحوال الثلاثة على ان
الاكثر واللازمة في هذه وقصفت النون من اللذان تحيها كانه قوله قوله في الذي يابى خالده وحيث في هذا ان
قوله في بالاضايل وكذا الذي ايق كانه قوله وان الذي حانت بفعله واذ هم هم القوم على القوم بام خالده وحيث في هذا ان

مفردا

مفردا وصفه مقدمه مفردا للفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي وان الجيش الذي كقولهم تملك الذي استوتبه تاروا
فيل شوقه حلاطه للفظ اي الجمع الذي استوتبه تاروا تاروا شوقهم حلاطه الحظ ولما كان الذي في الآية حقا من الذين انما
افراد ابايد الرب على جميعهم كانه قوله ثم وقصم كادى خاضوا وكذا قوله ثم والذي جاء بالصدق وصفه باولئك هم المقصود
هنا كثيرا في ذكر الذي مفردا موصوفا مقدمه للفظ مجموع المعنى والاصح المنع من الذين غرائب الالجال الذي
قالوا كذا في قوله كلفه اللذان المعنى انما كلام الرض قد مر في سبهم كون حركت الذي في الآية بغير الذي ويحفظا من قوله
المصداق الوجهين الاخرين واجيب عن افراد العباد فيها منج بالنظر الى ظاهر اللفظ لكونه ضرورة المفرد بحيث لا يكون في
المع يكون معنى الذي بكونه مرجع الضيف بنوعهم لانه اذا كان فيه بنوعهم المتناقصين بان يكون جواب لما عدا مقاديره فحدث
تأخر ويكون جملة تصديقه بنوعهم استبا ناصيا لوجه التبيين حال المتناقصين وحال من استوتبه تاروا فاعطاه في كذا
لما جعل الذي بغيره الا انه قد تميز الشئ بالمال البعير الثاني ولا شك في انه يجوز فيه حال الجماعة بحال الواحد من غير ابدل كانه
قوله ثم شئ الذي حلت في قوله لم يحلوا كاشكل الحمار على اسفار قوله وانما جاب تلك اي جاب كون الذي بغيره الذي وان
يوضع موضع من انما يصير الجمع اليه لذلك والحال انه لا يجوز ان يكون نحو القام من الصفات المفردة بمعنى الجمع وان
يوضع موضع من انما يصير الجمع اليه في الجملة القام والفرق بينهما ان الذي في مقصود بالوصف من الجملة التي
كانت صفة لمرادنا كاشلا جابا الى اللفظ الذي تام كان مقصودا لا يصف نوصف اسم بالجملة الا ان الجملة كانت تكرات ولا سم
معرفة ولا يصح ان توصف بمعرفة بالثبوت في الوصول ليكون موصوفا لا يوصف المراد بها ولا كان المقصود بالوصف
هو جملة السلة اعبر مطلقا مطابقا للوصف يكون ما فيها من الضيف العباد الى المعصوم مطابقا لافراد الجمعية ولما
تغير الماهية من الذي موصوفا لان المطابقة للوصف انما يجب في اثنين الارضات وموصوفا لافراد الجمعية ومن يوافق
الى وصف خلاف القام ونحوه فانه مقصود بالوصف واعبر مطابقا لوصفه بنوعه في وصف المفرد موضع الجمع في قوله
لما يريد قوله وهو صفة جواب فابرة في ذكر الوصول قوله ولا تلبس باسمه في ارضين الذي وبين على القام
من الصفات من جاب بعض الذي موضع الذي ولم يفرق في وصف المفرد من الصفات موضع اجمع راية التي ليس اسما بالجملة
المعنى فام تقترن به الصلة فانه لشد احتياجه الى اداة الصلة في قوله في التركيب فاعلا او مقصودا او مقصودا او مقصودا
خلت الاس صلة وكان يحمل الوصول مع صلة فاقترن اسم تام ووجه الوصول بغيره منه في كان حقان لا يجمع الجمعية
من خواص الاسم انما المستعمل بالاداة فذلك جان من موضع الذين وان يبنى في الواحد والجمع كما هو الموصولات
نحو في الوصولين قوله وليست في الضيف مطعون على قوله لا يجمع بان حقان لا يجمع نصان يقال تكيف قبل الذي
بالاداة والاشارة مقام الجمع كسلبين وهو مع صفة لم يفسر بقوله فليكن الذين جبر الصبي لا يخصص باطلا العلم والذين
عالم فلفظ الذين وان كان لا يتفق الاعاءة مع اول العلم الا ان ذلك لا يفرق في جابها معني بالاداة مع ان يخصص لفظ
بالعلم بالاسم والقيام وايضا في جابها معني بالجمع في لفظة حيث لم يرد في العلم فقط وكان ملتبسا بالاداة في جميع احوال
ولما كان جابها معني كان بالاداة حال الرض لان الجمع سواء كان معني او كركلا لا بد ان يقال في الاحاد المجردة بالقيام اثنين
نصا على الالفاظ على اوله عليه لفظ مفرد بنوعه في لفظ المفرد لفظ الذين ليس كذلك وان دل على الاحاد الا ان
لمن الاحاد لفظ مجعرة بالقيام اثنين نصا على اوله لفظ الذي لان الذي لا يدل على واحد من افراد الجنس بل يدل على

[illegible][illegible]

[illegible]

الحمد لله

[illegible]

三

[illegible]

الفصل

[illegible]

من ايجاد الشيء بحسب ما يحل على الحكم من الوجود والاعلام وقيل يعني قول الله القدرة بمعنى القدرة التي
يحصل بها الحكم وهي قدرة الانسان وينبغي ان يتم الفعل في قوله بان يكون من الفعل للايجاد والاعلام واما مقدرة الله ثم
قدرة غيره عن غير الخلق ثم فعل الباعث على ايجادها غير تعقل الصفات لانها لا يكون لها قواها ^{والقادر}
هو الذي ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل هذا التغيير من قائل وان يشأ ترك ظاهر يقتضي ان يكون ^{صلى} عدم الوجود
متعلقا بالشيء وليس كذلك كما يقتضي موضوعه ان كل واحد من الفعل وعينه اهم من الوجود والاعلام وبعض المعاني
ان شاء الوجود والعدم فعله وان لم يشأ الوجود والعدم لم يفعل فلهذا قد راعى الموجد حال وجوده ان شاء
عدمه وان لم يشأ عدمه لم يفعل فلهذا قد راعى الموجد حال عدمه ان شاء وجوده وان لم يشأ وجوده
لم يوجد ^و والقدر بالاعمال ما يشأ منه ما يشأ اي على الوجه الذي يشأ ما يشأ له عليه من الوجه المتخالف وهذا
التفسير في حق امر من صفات الفعل الباطنة كارجح والعلم فيكون قد راعى من قادره ان نقل عن الخالق وعن الخلق
انما يعني ولذلك اي فلا اعتبارا لما في القوة والعقوى بالنسبة الى الحكم ما يشأه من صفات القدر فلا يصح
غيره لاي شيء ثم فانه لا يخرج منه ثم يوصف بالقدرة من وجه الا يصح ان يوصف بالوجه من وجه اخر ونقل الفاضل الطيبي
عن الراغب اذ وصفه بالانسان فانه يوصف له بما يمكن من فعل شيء ما ولذا وصف الله ثم بما يقتضي للغير غير راسا ومحال
ان يوصف بغيره ثم بالقدرة المطلقة والاطلاق عليه بل يقدر ان يقال قادر على كل شيء فلهذا هو قادر على سائر القيد
والقدرة هو القادر لما يشأ على قدر ما تقتضيه الحكمة لا لا بد عليه ولا نقصا عنه ولهذا لا يوصف به الله انه على
واسبقا والقدرة من القدر يعني ان القدرة بمعنى الحكم من التام والقوة عليه ما حذر من القدرة لانها
المقدرة يمكن على مقدار مكر القادر وقوته وعلى مقدار ما تقتضيه شئته واداته وعلى ما مقدار ما تقتضيه الحكمة
كما راعى وهو ما صاحب الكشاف يقول ان مقتضى من القدر يعني ان يمتثل لتأسيات الله فان القدرة بمعنى اتيان الفعل
على مقدار مقتضى وعلى مقدار ما تقتضيه شئته وحكمة مستلزم للقدرة ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله
على كل شيء قدير دليل على كل واحد من المطالب الثلاثة فان قوله لا شيء وكل شيء مقدر ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله
منها على سبيل البديهة فان كل واحد من الحدث حال حدوثه والحكم حال بقائه مقدر ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله
له ثم بعد الاثر فيجب ان كلاهما مقدر ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه وموجود لا محالة وكذلك الحكم حال
بقائه فكيف يمكن ان مقدر ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه وموجود لا محالة وكذلك الحكم حال
الانزاع وتأثيرها في الوجود والاعمال المحال لغيره ما من ان المحال ايجاد الموجود بوجوده سابق وهو غير لازم لان
الحدث حال حدوثه هو الوجود الحاصل له بهذا الوجود لا وجوده سابق عليه وكذا وجوده انما في حال بقائه فكيف حال
وجوده الحاصل له في الاول وان حدث ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه وموجود لا محالة وكذلك الحكم حال
حاصل لاجاد الفاعل اي في حق من تقطعت استغناء الوجود منه بغيره وما فاعله في كل زمان من الزمان وجوده
موجود بوجوده فليس عليه ذلك الزمان من الوجود فالان من كون الحكم حال بقائه مقدر ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه
هو ذلك الوجود قبل الظاهر ان الحكم لفظ الحكم وعدم الكفاية بان يقول ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه
وبقائه مقدر ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه وبقائه مقدر ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه

وان التيق بذلك لم يفهم كونه مقدر وقوله تعالى لا اله الا الله المستحبات بل قديات فاولها الحكم لا اله
اعين من الحادث ثم قيل كونه مقدر ورات في غاية الاشكال لما تقدم ان اثر المختار لا يكون الاجتناب ولذا
اصطغر الى القول بكونه ثم موجبا بالذات في صفات انتهى كلامه اقول لو كان الصفات مقدر
بجانب الذات ان شاء او عجزها وان لم يشأ لم يوجد هال انما يكون الذات موجبا بالذات في صفات هال
وانما يشأه ان لو كانت مقدر ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه وموجود لا محالة وكذلك الحكم حال
عن كون الفاعل بحيث يصح منه ايجاد المقدور وتركه وان لا يكون شئ من صفات الا انما كان القادر بهذا المعنى
هو المقابل للموجب بالذات لا القادر بالمعنى الذي في المصير انما هو قول القادر هو الذي ان شاء فعل
وان لم يشأ لم يفعل ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه وموجود لا محالة وكذلك الحكم حال
واما اسناد الصفات عند من يشأ فليس الا بطريق الاحجاب وكذا قولهم علتة الاحتياج الى الموجد هو
الحدث دون الامكان ينبغي ان يخص بصفات انتهى وقول المعزلة ان مقدر ^{وقدر} دليل على ان قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه وموجود لا محالة وكذلك الحكم حال
لو كان مقدر والله ثم لم يمتدح اجتماع مخرجين متقابلين مما اشرنا الى واحد وقد ثبت استحالة الترخيب انما نقول لا تأخر
لقدرة العبد في وجوده بل في صفة حصول اسبابه والموجد وجوده انما هو قدرته الله ثم وقدرة العبد انما تنقل
به كسب الوجود ولا استحالة في اجتماع قدرتي الوجود والكتب وانما المتع ان تعلق به قدرتي الوجود
والظاهر ان القائلين وهما قد ثبت منهم كمال الذي استرقوا في قوله ثم ان الله من ان الحادث حال حدوثه وموجود لا محالة وكذلك الحكم حال
القياسات المركبة دون المفردة التي يتكلم فيها الواحد واحدا من الاشياء المشتهية شئ بقدر شئته كما قال
الكشاف انه الصريح الذي عليه البيان وانه القول الحق والمذهب الجوزي وقد ذكرنا ما يتعلق بهذا الموضوع في قول
المصنف والاية مثل صفة الله لمرآة في امر المحدث فاضاعه وقال الفاضل القزاز في فان قلت لم كان هذا هو
القول الحق والمذهب الجوزي قلت لا يحصل في النفس من هيئة المركبات فالا يحصل من صفات المفردات وان
فما حال احدتها بالانتاج الصراحتا مع كمال خلقه الليل ونحو الرعد والقاصف والبرق الخاطف
والصاعقة المخرقة ولهم انما ذلك اضطرار حروف المخلوق ابن ذلك من تشبه الدين بالمطر والشيء بالظلمة
والرعد والرعد بالبرق ومن يقضي انما هذا التشبيه المرفق واما فائدة تشبيه الهيئة المذكورة
فانه تشبيه حال اليهود في جهنم بما هم من المنة بحال الجارية جهنم بما هم من سفا الحكمة فقد ورى في جانب
المشبه حال الجارية هو الجوزي هو الاسفار التي هي اوعية العلل والحكم وكون الجارية جهنم بما هي الاسفار
التي يحملها وكذا ورى في جانب المشبه جهنم التي هي وكون الجوزي السرا التي هي في تفصيل كل شئ في كونه
جاهل من يافيه من حيث انهم لم يعلموا بما فيه وقد تفرق من لم يعلم به هو الجاهل سوا وجه التشبيه في هاتين
الهيئتين هو مراد الانتفاع بالمعنى نافع مع محو الخلق العتبة استغنى به ^{والعرض} منها الحكمة
والصحة المترتبة عليها لان فعاله تم لبت معللة بالافراض عندا هل الشئ والعرض من التشبيه قد
يعود الى التشبيه وهو ايهام ان المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه كما في قوله وبقي الصباح كان غرة وجه
الخليقة حين يتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليقة اتم من الصباح في الوضع والقياسا وبيان الاهتمام

بالشبهه كشيء خارج عما كالبديهة الاستدارة ولا شرايق بالوضع الا ان الغالبية يعود الى المشبكيان ان
المشبه لم يكن غير متجدد بحيث يدعى امتدادا كما في قوله وان اتفق الايام واستمرهم فان المسك بعزم الغزال
تغير حاله الى وضع في غرة فيخرج من عذاهم بحال المسك بيان الا مكان وكذا حال المشبه
بان على وصف من الاوصاف كما في شبهة السواد والكيان مقلدا بحال القوة والضعف كشيء الشرب
الاسود بالغراب في شدته وتفرجه الى المشبه نفس السام كما في شبهة السام لا يحصل من سمية طائل غير متغير على الماء
فانه في المشبه العسل الذي هو عدم ترتيب الغاية على سمية المحس الذي هو الرق على الماء بغير المعقول في نفس
السام فيبقى شانه في المصنفان النوعين من التمثيلين عايدا الى المشبه وهو حال المناقذين من وقوعهم في جهل
التناقض والقد بذب بين الفرقين وشك في صحة استدلالهم وعقاب السرمدي بعد ما استغنى قليلا بالحكمة المحركة على
الاستمرار واظهار الايمان وهذه الحالة لم تقبل مقرب من نفس السام في شبهة ما كان يكادها من طغيت ناو بعد
ايقادها في طبع الليل وبما من احد المطر في الليلة مظلمة والمكاد في مقاساة السدة والسبح حيث يحصل الماه الى
الكبد يقال كانت الامور ما كانت شدة قبل من الحيرة الى المشبه للمناقذين في التمثيل الاول وقوله والثاني
حاله المشبه التمثيل الثاني ولا حاجة الى هذا التخصيص فان جميع الحيرة والسدة هو الحالة المشبه له في كل واحد
من التمثيلين بما يكاد متعلق بقوله في مثل ومن لطفاً مفعول كما في بعض ان الفرقين تمثيل حالهم
بالحال التي يكاد بها ويقاس من لطفاً ثمة وقوله وبما كان عطف على قوله بما يكاد بها وما وجه شبهة التمثيلين
لنوع الهيئة المستقر من الحيرة والسدة الى الحالة المقوم المستقر فيهم حيث لا رجوعاً لنكاتها وحصول الروح بعدها
بعد ظهورها من ان عذاهم مدة قليلة وانقاعهم به زمانا يسيرا من اخذت الى المحاطة بالشيء ان غلب عليه
الطغى من قبل التمثيل المقرب وهو الذي سماه اهل البيان التمثيل المقرب اي شبهة المقرب الى التمثيل الثاني في شبهة الهيئة
بالهيئة وشبهة المقرب بقوله في سورة المائدة ولا يستوي الاغني والبعير ولا الطل ولا النوى ولا الظل ولا
الحجر ولا يستوي الاغني ولا الاموات فانه من قبل شبهة المقرب الى المقرب حيث شبه الجاهل السمع بالاعية والعا
الذي يمل الصالحات بالبعير كما شبه الجاهل والعالم بالاعية والبصير عبقه بشبه الذي اطلع عليه الجاهل بالظل وشبهه
الحق الذي عليه المؤمن الطيب بالغير وشبهه ما يرد الى الحق من الثواب بالظل وشبهه ما يرد الى الباطل من العقاب
بالجود وهو شبهة حرام الشمس وشبهه من اعتقاد الحق وخلو من الاسلام بالاغني ومن اصر على الكفر لم يدخل فيه
بالاموات والارواح اظهر ان بين الصديقين جمع الوتر البرزخ فلا بد من تقي السادة بينهما والحق هو جمع الصدق
المذكورين وجميع الصديقين المذكورين بعد ما انشعق الى الشفع وجمعها حكم عدم امتداد قوله الحق الشريف
والنقطة ان كل لا في قوله ولا الظل ولا الظل المذكورين في قوله كما في قوله فاما زيد ولا هو وما كملت
لا في قوله ولا النوى ولا الحرة ولا اموات فليت كل ان لا يصح ان يقدم بها ذلك الفصل المتفق اعني يستوي
فلا يفرق ولا يستوي النوى لان ما على جميع هذين المتقابلين لا كل واحد منهما في زيد محقة وتدينان تصدق
الاستوى من كل منهما مقياسا الى اخره كما في قوله يستوي الظل مع النوى ولا النوى مع الظل وطبا وايضا
حال من قولنا طيرنا على ما كان من معنى المناقبة كانه في قوله شاجت هو الغراب الخلف الى طبا بعضها

وابا بعضها وكذا قوله لدى وكذا فانه حال اي كانه عند موضع فرحها وهو ايقاف من قبل المشبه في
شبهه الرطب بالغراب واليابس بالخلف الى وهو انما القرب الى باب نصف الغراب كبقية اصطلاحها الطير
مع الحالا لا كل قلها فان من خواص الغراب ان لا تاكل قبل الطير بان شبهة الاول متعلق بالجملة المذكورة
في قوله ولكن جعلها من قبل التمثيل المقرب وقوله في الاول اي في التمثيل الاول واظهار عطف على قوله
ذوات المناقذين وقوله باستيفاد النار عطف على قوله بالسوقين والبا في قوله باهلاهم وباناء حالهم
سبعة متعلق بقوله ونحو ذلك وقوله بالخاء نارههم متعلق بشبهه المقد قال الشاذلي للسرود ثلاث
حالات الاستعداد ثم افاضت النار ما حوله ثم انطفاها وبما في الطلة والحيرة ابدالاً لكذا المناقذين ثلاث
حالات باراد الاستعداد اظهار الايمان وباناء الاشارة الانتفاع باظهار الايمان وباناء الاشارة الانتفاع
بما اظهره ويقاوم في الحيرة والحيرة ابدالاً كذا الاستعداد ستود النار ونحو ما حوله ثم تحذرك المناقذين الايمان
وتتبع به ثم يقطع عند الانتفاع انتهى ونحو ما حوله في التمثيل الاول ذوات المناقذين وشبهها وذات السوقين
كانه من ذوات التمثيل الثاني لا تضر المناقذين وشبهها باصحاب الصب على عطف التمثيلين في قوله فانه حذر ان يتكلم
بان يكون زيد من الفرقين المذكورين في احد الطرفين مفردا في الطرف الاخر شبهه احداهما بالآخر فيحقق ذلك واحد من الطرفين
اربع مفردات اعتبرها الشاذلي فيهما وبين المفردات الاربعة المحققة في الطرفين الاخر وهو الشاذلي في كل مفرد وبان
في الطرفين الاخر ظاهرة التماسك وفي الثانية عطف على قوله في الاول اي في شبهة التمثيل الثاني انفسهم
باصحاب الصب وقوله وبان ما عطف على انفسهم وقوله بصيب عطف على قوله باصحاب الصب وبان
الحالا لا كل في الطرف الاخر بالصب المذكور في شبهة الكفر والخلف بما في الصب في الظل والردع والحق وقوله
ونفاة عطف على انفسهم وهذا مفعول به لفظة الكفر والكاية في الاما اصابهم عقوبة من قبل الفصل والروح والموت
وما بين من عطف على كايات والطريق في الاصل الايمان فلا بد من عطف الايمان وهذا الجاهل والخفي و
حذر عاين في المومنين من المناقذين من الكفرة الماحضين من مصاب الاصل والاهلاد وقوله الجاهل الاصاب
عطف على قوله باصحاب الصب اي وبان شبهة انهم المعلن بانك يحيل الاصاب في الاذان وقوله من حيث انه الى
اخر اشارة الى وجه شبهة المشترك بين الطرفين فانه لا يرد جعل الاصاب في الاذان المحذور وهو الموت المفكر
بالصاعقة كذلك لا يرد نفاة حذر عن الكاية ما حواضن من كاية المومنين فكان كل واحد منهما حيلة لا تقع
في رد ما قد اشتهر ونحوهم وجعلهم معلنين ان انفسهم والغير الحرة في المناقذين وقوله
بالهم كذا اذ عطف على اصحاب الصب والغير المضروب في انهم والمفرد في صاخر الاصاب بالصب والمحققة
اليمان والاشهاد لاقتسام وهو متعدي الى واحد فقولهم من المعلن والمركب وقوله بشار الايمان وقوله
قبل القائل الرباع الاصناف وهذا ايضا في جعل التمثيل الثاني من قبل التمثيل المقرب في ان بعض هذه ايضا شبهة
انفسهم باصحاب الصب الذي شبه به الايمان ونحوه ولما اعتبر جانب المشبه الصب المحقق الذي هو المطر والسماء
الحاصل لاصحاب الايمان باعتبار انهم في جانب المشبه في شبهة ذلك ويكون حاصلا للمناقذين حتى يكونوا في ذلك
كاصحاب الصب المحقق كما اعتبر ذلك في وجه الاول وهو ما في الحالا لا كل في الطرف الاخر وشبهه بصيب في قوله وورد

ويبقى بعده اعتبار حصوله لهم وخصاصه بهم والنسب المسمى بالصيب الحقيقي في هذا الوجه هو مجرد الإيثار والقرآن وسائر الكتاب
مع قطع النظر عن حصوله لهم كابدل عليه قوله سبحانه لا يمان إلا من آمن من غير أن يفرق بين الإيمان وبين ما فيه من الإيمان
فذلك يستلزم إضافة الأشياء المذكورة إليهم والوجه في ذلك أنهم نظر إلى الأصغر لتلك الأشياء لهم ثم أضفوا إليهم ذلك
وإذا ارتكبت بها أي وشبه ما اختلطت بالذكريات من الإيمان وغيره عطف على قوله لا يمان يقال وبكنا لشيء فارتكبت
أي خلطته فاختلط وهو من باب بصير من شبه الظاهر المحطة بأن ما دنا به أي عندها وشبه ما فيها من
الوعد والوعيد بالبعد عما يشبه الرعدة فلو كان مشيئاً بالغيث الذي هو من آثار الوعدة وشبه ما به الوعيد بكونه ضدراً
بالصاعقة التي هي من آثار الغيث والفتنة ونقصانهم أي عدم أصغائهم وهو ما كان له جانب المناقضة بأن
جعل أصحاب الصاب أصابعهم إذا لم يفرق بين المص والراغب لما يشير من أحوال المناقضة بما يتقادم من قوله
يكا بالبرق يحطف بأصابعهم ويكون أن يقال شبه قريب صفة لا يمان ما به من الظاهر كما كان يصير فيها البرق من
خطاه الدنيا وما لا يابل يحطف البرق اللاحق بأصابعهم وهو في عدم خلاصهم من الصواعق مع قوله وفي
عيط الكاذبين والاهتزاز في الحركة المتنازع والوعد خلاصاً في والفي الضلال والخيرة والمراد منها ما هو خلاص الخبيثة
وهو عدم النيل بما يظلم أي وشبه ارتدادهم عن حقهم من الظفر بما يظلمونه في أنفسهم ومن الظلم والصلابة التي ترتفع
إليها بأصابعهم فإن مطمح نظرهم من النقطة مراعاة الخطوط الداخلية بالمادة التي إلى آخره متعلق بمحذوف وهو
مفعول بأن الجمل أي ولما أنه جعلهم ملتزمين بالمادة التي يجعلون في أنفسهم فأنهم جعلوا أنفسهم فادعى الخواص
بأن عطلها ولم يتفقوا بها وصرفها إليها خلقت لأجله فتناسب بمقتضى عدل الله ثم إن يذهب حواسهم
حقيقة حيث لم يعرفوا قندها ولم ينكروا عليها لكنهم تعالى لم يذهب بها لعدم ثقل مشيئتها بذهابها حكمه لا يعرفها
الأهكم أن المناسب لقوة قصف الرعدة وفي بعض البرق ذهاب أصابع أصحاب الصيب وأصابعهم لكنها لم
يذهب لعدم ثقل مشيئته أنه تم بذلك والمآصل أن كما تحقق في جانب المشيئة به أسباب ذهاب الصيب والأصابع
ومع ذلك لم يذهب لعدم ثقل المشيئة فكذلك في جانب المشيئة فذكر قوله ولما أنه ذهب إلى آخره في جانب
المشيئة به يكون تبينها على أن الأمر كذا في جانب المشيئة فاعده فرقاً للكافرين وهي فرقة المؤمنين المختصين
في ما بينهم وفرقة الكافرين المجاهدين في كفرهم وفرقة المنافقين المظاهرين في نفاقهم عددها أنه تم من ذلك
قوله للمؤمنين الذين يؤمنون بالغيب إلى هنا وخواص فرقة المؤمنين الإيمان بالغيب والتقوى ولكن على الخط
وخواص فرقة الكافرين الكفر والاصرار عليه والختم وغشاة النفاق وخواص فرقة المنافقين الظاهر بالإيمان الخفاء
ومرض القلب واختلاف المقالات عند لقاء المحققين والمبطلين ومجوزات وذكر مصارف أمور المؤمنين أي
مرجعها ومقيلها وهي حياة الدارين بقوله وأولئك هم الفلاحون ورجع أمور الكافرين
وللناقين شقاوة الدارين وذكر مرجع أمور الكافرين بقوله ختم الله على قلوبهم ولم يسمعوا ولم يذوقوا عذاب عظيم وفيه
مرجع أمور المنافقين بقوله ولم يذوقوا عذاباً ليم بما كانوا يكذبون وقوله أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى الآية
هنا السامع وتخطي طاله أي هزركا وجعل ذات نشاطاً لأصغار ما يقع اليهم من الكلام وقوله فأن لا تذك
أن العدو لا خلاف في حقيقة الظاهر ونقل الكلام من أسلوب إلى أسلوب بأحر حديث نشاطاً لجدد السامع ويترقر

أيضا تماماً لأصغاره ذلك الكلام وهذه النكتة فائدة عامة توجد في كل النفاث لا سيما إذا كان الالتفات من الغيبة
والخطاب كما إذا قلت لصاحبك ما كذا من ثالث لك حاضر عندك كما أن نفاثاً من قصر كيت وقصص عليه ما فرط
من ثم خاطبت ذلك الثالث نقلت بالافتقار من حقك أن تعلم الطريقة الجيدة في محاذي أمرك فهذا الالتفات من
الغيبة إلى الحضور يوجب مزيد تحريك لذلك الثالث وفضل تبينه واستدعاء منه أصغاره إلى أن شادك
واعتنا ما بالعبادة وتخيلاً الشاهد بيان لنكتة المختص بالافتقار الذي لا هذا المقام فأنما المختص بالعبادة ووجه
ذلك الالتفات على الاهتمام والتفهم المذكورين أن الأمر بالمعزة حقاً إن يور بها من جهة لا بواسطة الوكيل
وجعل الكثرة العبارة بلغة المخاطبة يعني أن معصون هذه الآية وهو التكليف بالعبادة فيه كلفة وشقة فرفع تلك الملوك
على شأن الواسطة من الذين وضاظهم بلغة ندى الجلال والأكرام لتكون لغة المخاطبة وتكون الكلمة حلاً للمعزة المقترنة
على التكليف وتحقيقها فإن المراد أن التكليف عبء تكليفاً شاقاً طبعه ذلك من غير واسطة فإن قال أي
منك أن تفعل كما كان أحق عليه وأهون من أن يأمروا بالواسطة وهو أي بيان للنكتة الخاصة بالافتقار وبما
صرف وضع هذا المحيطة في الحفظ يا ويا وبها لنفاً البعيد ومن هو يترقر من نداء وأما وقوله الذي يا أنه
ويأتي مع كونه ثم اقرب إلى المحيطة من أجل الوعد فلا يستقصا لنفسه واستعداده لها من مرتبة المأمور تعالى له
واستعداد دعائه عن طمان العقول والاستماع لأطوار من المرحوم والوضعية في الاستجابة بالمراد والفرق في
الكافرة يا أعمر حريف النداء أي ينادي بالقرين والبعيد وقال الرض السرايى ما ذكره ابن العجائب أو لا
تستوعب القريب والبعيد على السوى وعمرى الحائز في أحدهما أحسن الأصل في الطلب لأجل أن
به القريب العظيم الشأن تزيلاً لعل شأنه وبعد مرتبة عن مرتبة الداعي منزلة بعد المسافة فيكون من قبيل إخراج
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وقد ينادي به المخاطب إلى الفهم وإن كان قريباً تزيلاً لنداءه حاله قريب عقلته
وسوقه منزلة بعد المسافة وبما أنه ثم عباده بكلمة يامن هذا القليل والحاصل أنه ثم من غير أن يقر إلى الصل
من خلقه أو يقر إلى أحد عليه ذنب المسافة والمكان ويبعد من قبل فربتم إليهم عبارة عن مخاطبة إياهم وكونهم قريبين
في قصرة نذرهم مستحقين في كل لحظة في محال الحفرة وكمره فإذا استبعد الداعي بقوله يا أنه لا يريد بعد المسافة إلى بعد
المسافة فيضامن جوده وإجابة دعائه اعتراضاً بانه يتقصصه في رعاية ما كلف به وإذا استبعد الله ثم عباده بخو قوله
يا أيها الناس يكون ذلك لبعدها لهم عن استماع خطابه وفهم معناه والوريد عرفان في جانب القصر على مقتضى
والإضافة من أجل الوريد كما إضافة في طين الماء أو للاعتناء بالدهوله على تائمه لتسلي القريب منزلة البعيد
والحاصل أن كل ما يوصو به لنداء البعيد وحقيقة غير وبجان في نداء القريب ليشأله البعيد ما يكونه عظيم
القدر والشأن وبعبارة المنزلة والمهنية نفس الحقيقة وبعبارة اعتبار الأفراد قليل الاستعمال وما وإن البعد الذي
موقوف على وجوده قريبة البعوضة والاستغراق هو المقهور من الإطلاق حيث لا عهد في الخارج خصوصاً في الجمع
فإن الجمعية قريبة القصد إلى الأفراد دون نفس الحقيقة من حيث هي هذا ما عليه المحققين انتهى كلامه واستدل
على كونهما اللوحين بثلاثة وجوه حاصل الأولين الاستعمال وحاصل الثالث الإجماع الوجه الأول صحة الاستئناس
منها وقد قرر أن الاستئناس لا يكون إلا من العام لا من الخاص ماله لاجل فلو قلت رأيت الناس قلت القوم صحيح

استثناء كل واحد من الناس والقوم عنها قال ثم ان ما يدعى ليس لك عليهم سلطان الا انهم اتبعوا استثناء من الجمع
للمضاد الى المعرفة فلم يسموا بالجموع المحلى باللام واخرج من ذلك التلويح على هذا الدليل ولا بان حجة الاستثناء متوقفة
على اعمى ثبات التورمها بعد وثايبا بان المستثنى عنه قد يكون خاصا اسم عده مثل هدى عشرة الا واحدا واسم
علم مثل كسوت زيد الا راسه او غير ذلك مثل حجت هذا الشهر الا يوما فلا يكون الاستثناء دليل التورم واجب
عن الاول بان العلم بالورم ثبت بوقوع الاستثناء في الكلام من غير تفكير فيكون الاستدلال بالاستثناء والاجماع غير
الثاني بان المستثنى عنه هذه الصيغة وان لم يكن بها كذا يتضمن صيغة عموم باعتبارها بجمع الاستثناء وهي جمع
للمعرفة اجمع اجزاء العشرة واعضاء زيد واما هذا الشهر انتهى كلامه التلويح والوجه الثاني ان يصح توكيدها
بغير التورم كقولهم ثم فخذوا ملائكة كلهم اجمعون والتأكيد تابع بغيره تقوي ما يفيد في المستوعب ولو لم يكن لفظ الملائكة
للمورم لما كان قوله كلاما تأكيدا بل تاسيسا والوجه الثالث استدلال الصحابة عن غير تفكير في التلويح لما دفعه الا
بين الصحابة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا لانصارنا اعدوا ومنكم امير يمكنه ان يقول رسول الله صلى الله عليه وآله
من قريش ولم ينكر احد منهم كلامه بغير انهم اجمعوا بالوجه الرابع ان الجمع العرف باللام وهو لفظ التامة الواقع في ذلك
تقديم التورم والتقدم عليه اجزاءهم فالناس بجمع المجردين الماضى بغيره اذا ثبت بالوجه المذكور ان الجمع
واسماها الحظارة باللام للتورم ثبت على لفظ الناس كغيرهم جمع مرفوع باللام للمجردين وقيل انزل عواما مستفادا
من النظر الى جانب اللفظ وموضع التورم من قطع النظر عن القرائن الخارجية بخلافه من سجد بعد وقت التزلزل فان لفظ
الناس لا يجمع بمجته لفظ من النظر الى القرائن وهو اقرب من دينه الى الاخرة قال الامام ما ثبت ان قوله يا ايها الناس
يقال بجمع الناس الموجدون في ذلك العصر فهل يتناول الذين يسجدون بعد ذلك ام لا ولا يترتب له كذا ولا يترتب له كذا
لان قوله يا ايها الناس خطاب مشافه وخطاب المشافه مع المحدث لا يجوز ايضا الذين يسجدون بعد ذلك
ما كانا موجدين في تلك الحاضرة ولا يكونان موجدوا لا يكونان انسانا ولا يكونان انسانا لا يدخل تحت قوله يا ايها الناس
فان قيل وجب ان لا يتناول من هذه الخطابات الذين وجدوا بعد ذلك الزمان وانما باطل قطعنا قلنا ان لم يوجد دليل
مفضل كان الامر كذلك الا اننا اذ عرفنا بان القارئ من دينهم ان تلك الخطابات ثابتة بغيره من يسجد بعد ذلك
الحق الماضى فلهذا دلالة المفصلة حكما بالجموع انتهى كلامه
الا حاشا للدليل استثناء من
الموجدين ومن يسجد والمراجم من جهة الدليل من لا يجمع الخطاب كالصبي والخنزير والمخبر عليه والناس ومن
لا يهتم على اتيان الماضى به او تركه انتهى عن طريق اصل كلامه من قوله ما عدا الله مع الفرق الثلاث يسمع منهم
مخاطبة بعضهم اخر عليهم بالخطاب على سبيل الانقضاء الى ان الخطابين بقوله تعالى يا ايها الناس يسمع جميع القرائن
كقوله يا ايها الموصوفون الذين يروى له قلوبهم بالايمان بالغيب وسواها لخلق المهيضة فظواهرهم بالبارئ
التي تروى والمال والهدى والهدى الكتاب الكامل عاجلا متعاقرا وبالغلاخ اجلا وهو على ما تقدم عليه واكثر
اخذوا ولا الشك واليقين لا يذكرون في الكلام ولا تضاعف يا ايها الكافرون امتنعوا عن عبادة غيره ثم الذي
لا يملك نفعا ولا ضررا واشتغلوا بعبادة ربكم الذي خلقكم وادبكم جعل لكم الارض فراشا والسموات بناووتكم
واسلم عليكم فخرها وباطنها بحيث لا تدع اجناسها فضلا عن افرادها وانما هي اخصا ويا ايها المنافقون اخلصوا

العبادة

العبادة في شكل الذي وبكم وانتم عليه وعلى الاسلام كما جاء عامها في ضامركم من الفناء والافلاس والفساد
عن الوجهة انما الناس ثلاثة اصناف المومن المخلص ايمانها والكان الجاهل كفره والفاقر المداين في فقره
فرض على المومن العمل وعلى الكافر الايمان وعلى المنافق الايمان فان قتل صغيره اعيد وعرضه لطلب العباد في
المستقبل فان كانت موضع طلب لندابها والمداينة عليها والافلاس من ايمانها كان استعمال هذه المسألة
استعمالا في خصايتها المتعددة جميعا وان كانت عابثا وانما سار الحجة الاولى يلزم الحجج بين الحقيقة والحجاب لا
يخرج منها عند الوجه وجب بان اعلم واستعمل في طلب العباد في المستقبل لكن ذلك العباد في الوجه
قاية في جانتهم ومن الكفار ابتدا عبادة بعد تحصيلها في شرط فيها من القرية والاقراء لما تقدم ان الامر بالشئ
كالصلوة مثل انما لا بد منه كالوضوء ومن المنافقين في الافلاس من انها بعد الايقان والقرآن وليس شئ
من مظهر الزنا وابتداء الاحداث وتحصيل الشرايط والافلاس من اخلاصه من وراء عبادة بل خارج عنه
يفهم من الغرابين فلا يجمع بين العندين واكثر من استعمال اللفظ في العبارة المشتركة بينهما فان المطلوب من اصناف
الناس انما اسما عقيدة العبادة المشتركة بين اصنافها والافلاس فيها والمداينة عليها وهي اذ لا تملك الحقيقة
واستعمال اللفظ في افراد معناه لا يكون استعماله في معنائه فليس هناك اشتراك ولا حجاب كما اذا قلت للناس
والحزن يحرك طلب الحزن كما يكون المطلوب من الزنا ان ابتداء الحزن ومن الحزن ان دباها والمداينة عليها
الا ان الحزن بعد السكون احداث ومن بعد الحزن نظام وماروي عن خلقه والحجاب عايقا من
ما ذكرت من الدليل الدال على ان الناس يتم الفرق الثلاثة من الموحدين وفق الفرقين ومن يسجد معان فيقول
الصابين خلقه الحسن البصري ان كل شئ اى كل خطاب وكل ترك فيه يا ايها الناس فلي فانه يدل على تخصيص الشئ
بالكفار الكاينين مكة وأشار الى الجواب بقوله ان من جرحه اى كسبه ولا انه مرفوع الى الله بل هو موقوف
على التابيع المذكورين وليس مرفوع اليهم فلا يلزم ان يوجب تخصيص الناس بالكفار فانه كونه مكيا لا يوجب
كون الخطاب متوجها الى من سلكه من الكفار فقط لا ذاهل بكه ليسا بمكانيين جميعا بل منهم من هو غير خالص واعلم
على ما روي انه بان سورة البقرة فكيف تكون هذه الآية مكية واجب بان ذلك لما روي ان رسول الله
الآية مكية ولم يقول ذلك بل قيل ان كل شئ اى كل حكم وخطاب تول فيه يا ايها الناس فذلك الشئ وكل وهو لا
يلتزم ان يكون الآية مكية كذا المشهور ان المكية والمدنية من صفات كل كافر صفات ما ترك فيه الاى
ولا اهم بالعبادة حجاب عايقا من ان ما روي يدل على ان الكفار مكلفون برفع الايمان من الصلوة
والصلوة وما يربط في العبادة حال كفرهم وليس كذلك بالافاق بين الشافعية والحنفية كالتفريق على ان لا
تصار عليهم عبادة الايمان وعلى انهم واحدون ترك اعتقادهم الرجوع الى العبادات وانما الخلاف في انهم من عبادة
ترك العبادات كما يبدون تركها لاصولهم لا فاحشا والشافعية الاولى والحنفية الثانية كذلك حواشي الفاضل
حسب والوجه في ذلك ما روي عن كونه الكفار مكلفين بالعبادة حال كفرهم ان يدل على ان الخطاب بهذه الآية
لكونه مرفوعا الى ايها الناس متوجها الى كل من يكون المراد باناس الماصرين بالعبادة هي الامم المشتركة

منهم كونه متخلفين بها حال تركهم ويرد هذا القول على تقدير ان يكون الخطاب عاما فلو كان المتخلفين ايضاً والغير
واحد وهو ان المطلوب من كل واحد ليس احداً حال تركهم حتى يقال احداً شامعاً فقد شرطوا الذي هو الايمان
متنع فلا يفعل ومع العبد ولا يتكلف هذا الا حتماً بل المطلوب منهم احداً شامعاً لا يتكلفون شرطاً كان قبل لهم
حصوله ولا شرطاً لم يتوهموا ان الامر بالشيء يتضمن الامر بالآيات بما يتوقف عليه ايضاً كما اذا امر بالحدوث بالصلوة
كان في حيزها من المتخلفين ايضاً ضرورة ان وجوب الشيء واجب وجوب كماله لا يتم الا به ولا يتخلف في ذلك ولا السجود
ان يورى بانواع العبادة حال انتفاء شرطها فان قيل التصديق اصل العبادات كلها فلو وجب لوجوبها ان يتكلم
الاصل فيها وجب بان الامم التي هي لا يتكلم فيها لا يتكلم فيها في الوجوب كما ان قد وجب اشياء باستقلال لا بد لا من
والجميع بما اكد له الجواب والبرهان من المصنف حتى لو لم يكن جواب سواين اخرج من السؤال الاول ان قوله
ولا امرهم بالعبادة فيهم شر ان الكفار لا يؤمنون بها والمؤمنين نفس قوله فلا يجب تخصيصه بالكلية وان لم يؤمن
بها كالمؤمنين وبغيرها تناف وجوابه انهم غير ما صيرني بها حال انتفاء شرط صحة بل هم ما مودع في الحال بالشرع
في العبادة لا في الحال بعد بل بعد الايمان بما يجب تقديمه فلا تنافي بين العبادتين والسؤال الثاني ما رتبته
من ان خطابا عبداً وعبداً تعدد بعد الفرق المتخلفين بل في الامور المشتركة او غير المشتركة لان العبادة التي
امر بها كل فريق غير عبادة التوحيد التي الباقية وقد استعمل لغتها عبادة المعاد المختلفة للفظ العبادة وهو
ان احداث العبادة في المستقبل على حقيقته وان كانت المعاد الاخر ايضاً كذلك بل في الامور الاول ولا يلزم الامر الثاني
وجوابه ان الامور به هو القدر المشترك بين تلك المعاد وليس له معان متعددة حتى يفرض احد المتخلفين
بل يفرض واحد هو القدر المشترك بين افرادها وانما قال ذلك في نفسها على ان الوجوب بالعبادة هي التوبة اي
الروبية وفي بعض النسخ هي الروبية ووجه التوبة على ما ذكرنا اشتراطه ان ترتب الحكم على الرصف من قبله
له قيل كون موجب العبادة هو الروبية والافعال انما هو القيد الذي يكون نظره او لا وبالذات الى التوبة
الى المنعم واما من رتب امر حتى يكون نظره او لا وبالذات الى المنعم ومنه لا يلزم فالموجب للعبادة بالعبادة
ولفظ الشرع كونه الناس الرب ومع المؤمنين انهم قال الله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ويا ايها الذين امنوا
اتقوا الله وطمع القول ما قال الامام قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا امر المؤمنين بالعبادة لان التوحيد لا يفرض الكل
بكل عبادة وعمله بما يحسنه ان الامر بالشيء لا يقتضي عمى المأمور به بجميع انواعه ولا راد في ان ما عداه من غير مقتضى
الامر يفرض عن العبد ثم قال فان لم يتكلموا بالعبادة لا على القول بقوله الامر بالعبادة لا بد وان يكون لكل عبادة لان
ترتيب الحكم على الرصف من قبله الرصف لا سيما اذا كان الرصف مناسباً للحكم كونه العبادة كونه العبادة من عظم
توهمها للضعف لمناسبة العقل لان فيهم بها وانما انشأت كونه عبادة على لا مهابا وجبت كونه عبادة ان يكون رافعاً
بها لانه انما حصلت على وجه حصول الحكم لا على وجه كونه نظره من ان نفس العبادة من حيث هي عبادة مع قطع
عن تسمية المعبود وانما هو كونه سبباً لاعتناء العبادة على الايمان بها مصحفة عن علة بل هو المصلح بها وان
جاء ان يكون منصوصاً بالحل على القطع او مرفوعاً بالحل على القطع ايضاً لان الحكم خاصاً كونه منصوصاً بالحل على ان يصفه

لهم ثم انما امتناع كون الخطاب عاماً لجميع فرق الناس الا ما حصل له دليل جعل هذه الصفة للروح والعقود لا للقيود
والنقص لان حملها على القيد لا يصح اذا كان الموصوف محتملاً لغير ذلك القيد واللفظ الرب لا يحتمل لغير الرب
الحقيقة بالنسبة الى جميع الفرق وان من يعتقد بالجميع ربوبية ويتفقون عليه هو الله ثم قال المولى المتقن ان
لا خلاف ان قولنا للعباد على سيدكم امرهم بتقويم من يعتقدون ان سيدهم بقوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم
ان كان خطاباً لجميع الفرق فالمراد بربكم هو الله ثم لا يتحقق على ربوبية فيما بينهم فيكون الذي خلقكم صفة واحدة
وان كان خطاباً للمشركين فيحتمل ان يكون المراد هو الله ثم يكون الله ما لا يشك فيهم منقاد وان امر رب لا يارب ان
الهمم شفعاء عند الله وان يكون المراد ما لكم وسيدكم والحكم ويخون ذلك ما يصدق على الاله الحق وعلى الحكمم الباطل
تكون الصفة مخصصة الا ان إطلاق الرب على امر الله كان شياً باعتبار ما بينهم وذلك بوجوب الاضطرار حتى
ان السجدة انما قالوا انما امر الله بالدين بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا اعبدوا ربكم وما رتب ذلك التخصيص والشرع هو
في الصفة ولا يبعد عنه ما يمكن فلو كان هذا الوجه اوضح واتقوا لظهور الظاهر ان اول ما يوجب الصفة للروح
كونه اداة لاعتناء الرب بالعباد وتخصيصها اياه بما لا يشك له فيهم منقاد فلو لم يكن الرب هو الرب فيكون
المراد في قوله لا ان الصفة المخصصة بهذا المعنى يجب ان يكون ما لا يوصف بميزة الموصوف له والصفة هنا اخص منه
على تقدير ان يلازم ما هو امر من الرب يجب الاتقوا والرب يجب اعتقاده فان ترك الرب كان مقتضى رتبته
الارباب ولا خلاف واشترك الجميع في اشتقاق العبادة مع اعتقادهم بان الثاني من هذا انما هو الله ثم رتب قال
ولكن سألهم من خلق السموات والارض ليقولوا الله ثم فيهم رب لا يارب وان الهمم شفعاء عند الله فانه
بان يخص الابدان بالرب الذي هو الخالق ويتبعون من عبادة غيره ثم نظروا ان الصفة هنا اخص من الموصوف
فيكون اشتقاقه وهذا الفصل والذي شاق الصفة هو التوحيد من المشتركين في الامم ويقال ان التخصيص في التوحيد
والنسخ في العبادة التي هي من غير ان يكون في سوت الصفة واحداً مما هي متضمنة للتوحيد وتوحيدها وانما
على المتبوع المرفوع التوحيد وفيه التوحيذ في اصطلاح النحاة في اشتراك الحاصل في المعارف اعلا ما كانت ولا
تخريف الامم والرب القائل فان الميزة فان كانت موصوفة للتوحيذ في غير الامم في الصفة بعد ان يراى
الاضطرار والتمسك الامكان ان يكون هناك شخص اخر يريد ان هو ويؤمن ان وجهه لفظ الوصل فليتبس على الناس
ما قصد بلفظ التوحيذ فلا يصح ان الصفة حصل التوحيذ والتوحيذ الانساق وفيه التخصيص في اصطلاحهم لتقليل
الاشتراك لما عدا التوحيذ كما في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اعبدوا ربكم فان لفظ الرب كان يوضح الرافع محتملاً لكل فرد من افراد
هذا النوع فانما قلنا في اشتراك والاحتلال وهو ظاهر والتقليل اي وارتب عليه لبيان علة كون
ربهم ما كانا الهمم قال في الصحاح رب كل شئ ما كانه مكانة قبل انما وصفه الله ثم يكون ربك الله الذي خلقكم ومن
بذلك يكون ما لكم وسيدكم بلا شبهة فان قيل فما العبادة في قوله والذين فرضنا لكم كیف يكونوا على كونه رباً
لهم فذا هو لسان عمود ربية لا يابهم الا الذين كانوا يتبعوا بعد واربكم ورب باكم الاولين من حيث انه هو الذي
خلقكم واصولكم والذين فيهم مركب القاسية لتقليل الامم عبادة الرب بغير الامم الرافض الفايضة في قوله الذي
خلقكم بيار العبادة لا تتحقق الا بدليل ان الهمم العبادة بغير الله ولا جلة لزم العبادة ثم قال في رواية قوله ثم والذين

من قبلكم مع ان خلق الله من قدام لا يقف وجوب العبادية عليهم ان من قبلهم كما لا يصدق ان من قبلهم
على العرف مع فناءهم بل يكون عظيم انما يعلم انهم قد بقول لا تخفى الى انما الخلق عليهم عين وحدث لفظ بل كانت
منها عليا قبل ان وجدت بالوقت سبب لبيان ان كانت خالفا لاصولك وبالاعتناء في الكواشي ثم لفت بما وجب
عبادة فقال الذي خلقكم اي الله يملك غير مثال سبق في الوسط وبعث عبدوا ربكم اي خضعوا له بالعبادة ولا يجوز
ذلك الا لعلات الاعيان وهو الله ثم والخلق ابداء شئ لم سبق اليه وكل شئ خلقه الله وهو عبد عدا ولا غير مثال
سواء ليس وفيه الابدية ان الله ثم اجمع على العرب بانهم خالقهم وصانق من قبلهم لانهم كانوا معترفون بذلك لقوله ثم ولين
سأله من خلقهم فيقول الله قبيلهم اذ انتم معترفون بانهم خالقكم فاعيدون فان عبادة الخالق او من عبادة الخلق
من الاصنام انتهى ويحصل التقييد والتوضيح لفظا لاعتناءهم بظاهر ان يكون احتمال المذكور مبرورا
بالنسبة لما في المذكور وهو ان كوز الصفة للفقير على تقدير ان يخص الخطاب بالمشركين بل الاتصال الاعم والادنى
كما مر في الاصل المذكور في ان الخلق لفظ الرب على غيره ثم كان شايعا عند المشركين فانه كانوا يعتقدون ان الله
يوجد في الابواب وان الله يستغفر عنه وان الاصل في الصفة ان يكون للفقير فلا يبعد عنه من غيره وروى
لجوان ان يولد بالرب الذي اصف لهم ما هو اعم من هورين في الواقع واجب اعتقادهم وتسميتهم فكون الصفة للفقير
وان لا في الانبياء الذي يعتبرهم بحسب نظام الباطل كما لا يجوز ان يراد به من هورين حقيقة في نفس الامر وحقيقة
الذي هورين كل شئ فانهم جعلوا اصلا في الربوبية والاصل في المطلق وتعرف في الربوبية الكامل فها هنا تكون الصفة
للمع والفقير لكون الظاهر هو الاول اسم من الربوبية الحقيقة الى انهم من هورين في الواقع ونفس الامر ومن هورين
بحسب اعتقادهم وتسميتهم وليس الخلق ان لفظ الرب حقيقة الربوبية ثم وهما في اعتقاده من الاصنام فانه حقيقة
فيها ايضا عنهم قبل ان تسمى امر المكلفين بعبادة تعرف بنسبة الربوبية والخلق يعرفون بانها فانه لا ما هي له
ليعرف بها الا يرى نفسه موحى بهم حيث سأل فرعون عن الهية وقال وعاربه العالمين قال رب السحرة
والارض عرفنا الله ثم يكون رب السموات والارض لما قلنا فكل هذا والتحليل لاجاد الشئ على تقدير
هذا في الخلق في العرف العام بدليل قوله واصلة التقدير الى معناه الاصل في القوي هو التقدير والنسبة كما هي
عن ابن الانباري وفي الصحاح الخلق هو التقدير يقال خلقته لادم اذا قدرته قبل الخلق ومن قوله زهير كانت
تقوى ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يرى وقال الجراح ما خلقت الارضية ولا عدت الا وقيمت انتهى ومنه
قوله ثم احسن الخلقين او المقدرين او الخلقين انما يقال تقديره وكذا وانما الخلق من الطين اعني تقديره قال الامام
عباد بن ابي ابي القاسم في تفسيره في الخلق والخلق في الملائكة ثم سواء في الخلق تماثلا وانما اصل الخلق
لانما في الخلق ما ليس واستوى في شدة ووجاهة فثبت ان الخلق عبارة عن التقدير ولا امتداد قال القاضي عبد
البار الخلق من خلق على تقدير واللفظ لا يقتضي ان لا يكون ذلك الا من الله ثم ان الكتاب نظير خلقه في قوله ثم تبارك
الله احسن الخلقين وانما الخلق من الطين كهيئة الطين ثم لما كان يفعل الاشياء بعلمه بالواجب وكيفية المصلحة ولا
فعله الا ان لا يجرى احسن لهذا الاسم وقال اساده ابو عبد الله البصري اطلاق اسم الخلق على الله تعالى لان
التقدير والنسبة عبارة عن الكفر والخلق والحساب وذلك لاحتمال انه تم محال وقال جمهور اهل السنة والجماعة

الخلق

الخلق عبارة عن الاجساد والاشياء اجمعين عليه يقول المسلمين لا خلق الله ولا كان الخلق عبارة عن التقدير لما
صح ذلك انتهى كلام الامام في تفسيره وجه تفسيره بالاجساد والاشياء اجمعين والتقدير بمعنى ما يقتضيه الحكمة
والمصلحة يتناول كل ما يتقدم الانسان بالذات والافان اذ لا يسان الناس الموجد في وقت النزول في
من سيجد بعده لما مر من ان الله باسم الجمع كذا في مثل خطاب مشافهة باللفظ الموضح للمعنى فيستحق انما
المكلفين الموجدين وقت الخطاب نظر الى معنى اللفظ والخطاب مشافهة وان لم يكن خطا بالمعنى فهم كاستماع
خطاب المشافهة مع التعدد الا ان ثبت الحكم على بعد هذا ايضا بدليل اخر كان الناس قسما ولا هم ايضا بدليل الله ليل
والظاهر من لفظ الذين ان يكون المراد من قبلهم الافراد الانسانية الذين تقدموا عليهم زمانا لا يتناول جميع المتقدمين
من اهل العلم وغيرهم كالسموات والارض والفاصل وما يتولد منها من الحيوان والنبات والمعاد ان الله سبحانه
عنه الجمع على تقييد العقلاء على غيرهم كما في قولك استقرت في دار غلاما كان واجابة او قولا ثم ومنهم
من على اربع فان خبرهم راجع لكل اربعة فغيرها ايضا فالتقدير المجمع على خبرهم ثم في هذا التقييد فيقول من
يشي على اربع من المصلحة بدو العلم ولها التسمية في ذلك التسمية ملاحظة الى من جعله في اجزاء هذه الصفة
على موضوعها الاشياء لا ما يدل على وجود الصانع من حيث كالات ولا عارض فان كل حادث لا بد له من محدث وذلك
الحديث لا يجوز ان يكون نفس ذات الحادث ولا ما لا انفك بالهدم اصلا ولا شاي من الممكنات ولا الدار والسل
فحين الانتماء الى واجب الوجود فلا شك ان الله يقول عن من قال والله القوي واسم الفقراء وعبدة بكرامه تعالى
القلوب فذلك لم يحل قوله والذين من قبلكم على الاباء والاصحاب ففعل عمه مجمع ما يتقدم الانسان بالذات او
بالزمان من المحدث فان الشخص الانساني عار عن جميع البدن والاربع متقدم على هذا المجموع بالذات على غير
عقله عند استكمال البدن هو انما يفتقر لا قبله وكذا المزاج والذي يتقدمه بان كان كبريا حصول من الاباء ولا يمكن
كالسموات والارض والفاصل وما يتولد منها والتقدم الى الخلق لا يجوز ان يتقدم فيسما المتأخر والمقدم الذي
عبارة عن تقدم المحتاج الى غير المحتاج فيطلق على كل واحد من التقدم والتأخر بالعلم والخلق بينهما ان
كل واحد من التقدم والمتأخر بالهوية يتقدم ارتفاع الارض بجلال التقدم والمتأخر بالجمع فان ارتفاع التقدم يتقدم
ارتفاع المتأخر من غير عكس كما في مع العلم والواحد من الاثنين وليس كان في اسم التقدم بالذات والمراد بهما التقدم
بالعلم قوله ثم والذين من قبلكم على انما هو بالعلم والتقدم في الخلق اي وخلق الذين من قبلكم ومن قبلكم صلة
الذين يتعلم بجلدوف والتقدم واسمه العلم وخلق الذين خلقوا من قبل خلقكم والجملة حيث خرج المقدر
عندهم الى اخره فالحكم بان قوله الذي خلقكم صفة لما قبله وقد تقدم ان الحكم الذي يتقدم الصفة بحيان يكون صفة المصداق
للموصوف عند الخلق مقدما عليه ولهذا تارة الاخبار بعد العلم بها او صان والاوصاف قبل العلم بها اخبار كون الخلق
الذي هو في المكلفين عالما بالحكم المذكور محل تامل لدخول المشركين في الخطاب وعلم بانهم هم الذين خلقهم ومن
قبلهم غيرهم ومن وجه اخر اجاب عن المعلوم المتقدم بان المسلمين لا شك انهم كانوا يعملون بذلك وكذا الكفار من العرب
فانهم يعرفون بصدق الخلق وانما تارة بالاشراك في احتقاق العبادة كما قال ثم هو الذي خلقهم يستلزم الاخر في
بانه كان من قبلهم ايضا لان طريق العلم بذلك واحد فيهما فيكون اجابا عن المعلوم اخر اجابا عن الكلام على مقتضى

والفريق من جميع المكلفين عند اهل الاعتزال القائلين بان الامر الثاني مستلزم الارادة ويجوز ان تختلف الارادة من الامارة
ثم ان ارادة الفعل من المكلف اجابة عند بعض المعتزلة عن العلم بان من حيث انه هو الذي اراد ان يصعد الفعل نفسه
والا ان يطلب من غيره ويسلم لبعض داعية هيسترة وعند بعضهم عبارة عن الامر به وعندنا وعند بعض المعتزلة هي صفة
مغايرة للعلم والقدرة فيجب تخصيص احد المقتضىين بالوضع والاما ان يقال هي من خلقهم الغيب فلا يخرج اليك
هو نوع حصول الخبر فيها استغناء عن الا انها ثبتت بالترجي من حيث ان متعلق كل واحد منهما لا يتوحد امر ما بين
ان يفعل وان لا يفعل مع مرجحان ملجأ الى الفعل فانه ثم لما وضعه ايديهم زمان الاختيار وادادتهم الطاعة والنجاة
ونصب لهم اداة عقلية وقلمة داعية اليها والطف بما عملهم عليها واودع عن تركها والسهولة في حقها بحيث لم
للطف عند عدم الاهتمام بشاها وانقص من حقها صار ما لم تكن ان اختيار الطاعة مع تكملة من المعية كمال الترجي
منه وان اختياره لما يرجح من مع تكملة من خلافه فمضاد ارادة الطاعة والقوى مشرقه بترك الترجي الواقع من كل
يعلم العواجب في ذلك كما استعمل فيها كمال العقل المقتضى للترجي على طرف لفظ المشية في المشية في استعانة بغير
حرفه فان استعمال الاستدعاء الاصلي لا يقتضي الحرف من حيث انه لا يدل على معان مخصوصة لا تستعمل بالمعنى فيه
بل على طرية من حيث انها التي لتعرف حال الغير الذي هو متعلق الخلق كقول كل من قولك مرتين من البصرة فانها لا تستعمل
وصفا تاما لا قبله المخصوص الخلق من حيث انه حاله فانها لا تستعمل متعلقة بها وهذا لما عني فيه البصرة فلا يصح
حمله مشيا به ويصح ما يوجب من هذه الحيثية لان كل واحد من ذلك انما يقتضي فيما هو مظهر قصد والذات وانما
استدعاء الغير في معناه الطريقة لعل منها ما يقتضي التفسير فيما يتعلق به في الحرف والارادة بتعلقات معاني الخلق
ما جزم عن كون الدعا عند تفسيرها كما في قولنا امر منها الا ابتداء ولعل معناه الترجي وذلك المتعلقةات ليست معاني
الحرف فيكون المعاني مستقلة بالتميز فلا تقبل لان كون دعاء الحرف بل هي معان متعلقة اذا افاضت الحرف في المعاني
لخصصة تفهم تلك المعاني في معانيها انما المطلق عند ملاحظة القيد والتفسير انما يقتضي فيها ثم سرى الى المعاني
لأنه تبعاً لاشتمالها عليها لذلك قلنا ان الارادة سبقت بالترجي المطلق ثم استعمل فيها لعل استدعاء بغيره ثم
ان تشير ارادة انه تم الترجي من غير تشير ذاته ثم بالترجي والتشبه المكلفين بالمرجو منهم واما العلم فقد جاز ان يكون
كله لعل مستقلة عن الترجي وجعلها اداة متعلقة بأحد واحال من الصبر فيه واعتز من عليه الحق انتقازا في
قال فان قيل لم لا يجزى ان يكون لعل مع اصل الترجي متعلقا بأحد او اعتز به راجع ان يعلق الى الترجي
غاية العبادة قلنا لا بد لوجه لتقلية عن الاقرب بالابتداء وتوسط بين المعاني وطاها فان الذي جعل لكم الاذن
فما هو حصول بركم مقترنا بعبادتها فلو كان بركهم بغيرها فلو كان بركهم بغيرها فلو كان بركهم بغيرها فلو كان بركهم بغيرها
الارادة بتوسط الحال من فاعل احد بين وصفي المفعول عنه ان تقيده العبادة بترجي النقيض ليس له كبره في
انما المناسب تقيدها بالنقيض واقرانها او بربها ورايب النقيض وفيه من البعد ما لا يخفى اتم كلامه فانه
ذكره العلم ثم ربه وانت خير بان هذا الاعتراض انما ربه عن تفكيره ان يجعل قوله الذي جعل لكم الاذن من وجه
برككم لا ذكره ولا يجب ذلك بل جاز ان يكون مبتدأ ويكون قوله فلا تجعلوا حراما كاسية والما قبله ان
العبادة بربها النقيض ليس له كبره في نفسه من وجهه فيقول اعلم القائلين بالهدى والصلح الى اخره لان استعانة بغيره

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ وَبَعْدُ فَضَدَّ سَالِيكَ مِنَ الْأَبْعَثِ بِخَالِفَتِهِ

وَيَذَرْنَهُنَّ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم من الآيات ما لا يحصى ولا تعد
من العجائب والبراهين على وحدانيته وتوحيده
والشاهد على ذلك ما في قوله تعالى
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ
فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
هَؤُلَاءِ هُمُ الْمُفْسِدُونَ
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ
فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
هَؤُلَاءِ هُمُ الْمُفْسِدُونَ
وَمَا يَكْفُرُ بِهِ إِلَّا الْأَقَلُّ مِنَ النَّاسِ
فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
هَؤُلَاءِ هُمُ الْمُفْسِدُونَ

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

از این کتاب در این روز در این کتابخانه

أَنَّ لَوُحِي قَائِمِي وَالْأُطْرُبُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى غُلَامِي وَمُقَدَّمَةٌ عَلَى الصَّبَا فَاجِئْهُ
سَائِلًا مُعْجِزًا تَبْعُ بِهَا كَمَا تَبْعُ بِالْخُرْبَا وَلَقَدْ لَوُحِي مَوْقِفٌ

١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١

والمعنى ان الله تعالى قد علم ما في قلوبهم من الكفر والفساد
فكانت لهم آياتهم التي جعلها لعلهم يرجعون

[illegible][illegible]

الزناوة الايات من

[illegible][illegible]

وہاں سے اٹھ کر آئے

1871

[illegible]

البرق

تأليفه في سنة ١٢٠٠ هـ

قالوا يا محمد بن عبد الله ما هذا
فأجابهم قائلين هذا كتاب الله
الذي أنزلناه على محمد بن عبد الله
صلى الله عليه وآله وسلم وأما ما
بين يديكم من هذه الكتب فكتب
الذين كفروا به من قبله

[illegible]

[illegible]

وَمِنْ آيَاتِهِ الْوَارِثَةُ الْوَارِثَةُ الْوَارِثَةُ
وَمِنْ آيَاتِهِ الْوَارِثَةُ الْوَارِثَةُ الْوَارِثَةُ
وَمِنْ آيَاتِهِ الْوَارِثَةُ الْوَارِثَةُ الْوَارِثَةُ

وَدَوْرَتِی لَاحِقِی

فان كان المولى من المذاهب التي لا يجوز لها ان تكون لها امة
التي هي من المذاهب التي لا يجوز لها ان تكون لها امة
التي هي من المذاهب التي لا يجوز لها ان تكون لها امة
التي هي من المذاهب التي لا يجوز لها ان تكون لها امة
التي هي من المذاهب التي لا يجوز لها ان تكون لها امة
التي هي من المذاهب التي لا يجوز لها ان تكون لها امة

100

١٠٠
 هذا هو الكتاب الذي
 كتبه في سنة ١٠٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في سنة ١٠٠٠
 في سنة ١٠٠٠

[illegible]

١٠٠
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لہ
 ولو اننا لم ندر
 ان هذا الذي كنا
 لنهتدي لہ

[illegible]

وفاقی

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

القصة فاق فعله في هذه ذلك أقصاه وأجده عن عبد الجبار وعبد صالح رحمتهما وعمله في هذه العبادات والادام
 لا يزالوا شغلا يغير من فائدتهم فلا يفرقون في فعل الخير ولا في فعل الجار والفضل وفائدة من وفاء
 منه وتأنيب حيلة فإنما عاشره في الناس خير من الناس من يذهب سبيلك على حيلة عمل القربة في القربة
 فلو لا ما اسم الله على ما في الناس من القربة في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 بعدد وحقوقه في فعله في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 اشهر وقد عظم الكسبة من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 انما فيكم فعل الفعل الطالح فكم فعله في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 كالخس والفج منكم لزم جلال الانسان عليه الكمال في فعله في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 الفضل العظم والتميز من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 مثله ملكة في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 فكم فعله في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 ثم من فعله في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 لا يزالوا شغلا يغير من فائدتهم فلا يفرقون في فعل الخير ولا في فعل الجار والفضل وفائدة من وفاء
 منه وتأنيب حيلة فإنما عاشره في الناس خير من الناس من يذهب سبيلك على حيلة عمل القربة في القربة
 فلو لا ما اسم الله على ما في الناس من القربة في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 بعدد وحقوقه في فعله في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 اشهر وقد عظم الكسبة من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 انما فيكم فعل الفعل الطالح فكم فعله في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 كالخس والفج منكم لزم جلال الانسان عليه الكمال في فعله في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 الفضل العظم والتميز من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 مثله ملكة في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك
 فكم فعله في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك على ما في الناس من سبيلك

والله اعلم بالصواب والاعوذ بالله من الهم والحزن

قدس سرور الوحي وحق ابراهيم الخليل

11

١٥٤

Handwritten signature: *James M. Smith*

فَلَمَّا أَتَيْنَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَاتَّخَذْتُمُ الْمُشْرِكِينَ وَلَهُمْ أَعْيُنٌ عَلَىٰ آلِهَتِنَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَىٰ الظَّالِمِينَ
فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَعْيُنَهُمْ بِأَعْيُنِنَا سَوَاءً لَدُنَّا أَتَوْا مُتَمَنِّعِينَ أَمْ يَكُونُونَ لَمَّامِينَ

کتاب الفقه فی شرح

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاذِبُونَ
الَّذِينَ اتَّخَذُوا صُفَاتًا مِثْلَ بَشَرٍ لِّيُحْكَمُوا
بِهِمْ فَأُولَٰئِكَ سَاءَ لِمَ لَمْ يَذْكُرُوا

وَقَدْ

والتاريخ سنة الف واربعمائة
والشهر ربيع الثاني واليوم
الاربعاء اول شعبان سنة
الف واربعمائة

[illegible]

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب
هو التاريخ المذكور في كتاب
التاريخ المذكور في كتاب
التاريخ المذكور في كتاب

فقد استقرت على ما كان عليه من غير تغيير
فيما كان عليه من غير تغيير

فانما من الله تعالى على عباده
فانما من الله تعالى على عباده
فانما من الله تعالى على عباده

وَقَدْ كُنْتُ مَعَهُ يَوْمَ تَبَايَعُوا عَلَى الْكَعْبَةِ

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ
تَعْلِيمُهُمْ بِغَيْرِ كِتَابٍ وَلَا بِغَيْرِ
مَعْنَى وَلَا بِغَيْرِ مَقْصِدٍ وَلَا بِغَيْرِ
مَقَرٍّ وَلَا بِغَيْرِ مَقَرٍّ وَلَا بِغَيْرِ مَقَرٍّ

کتاب الفی و الباء

Handwritten text on a vertical strip of paper, likely a library label or archival tag, featuring Arabic script.

Handwritten text on a small rectangular piece of paper, possibly a date or reference number, with Arabic script.

Multiple lines of faint, handwritten Arabic script across the right page, which appear to be bleed-through from the reverse side of the document.

